مرحلة الإعـــداد

١٩٥٢ - ١٩٧٠

عندما قامت الثورة المصرية فى يوليو ١٩٥٢، وجدت فـى مواجهتـها موقفًا عصيبًـا فى مجال مصادر الطاقة اللازمة للحياة بالبلاد، ولم يكن الإنتاج من الزيت الخام يتعـدى حوالى ٢,٤ مليون طن/ العام وذلك من أربعة حقول[١] كلـها تجـاوزت ذروة معدلاتـها بـل وأصبحت فى طريقها للنضوب، فى حين بلغ التقدير للاحتياطى المتبقى من الزيت الخام بالبلاد فى أول يناير من عام ١٩٥٢ حوالى ٢٨ مليون طن فقط.

وحتى ذلك الحين كانت الشركات الأجنبية تسيطر على كامل النشاط البـترولى فـى مجال البحث والاستكشاف وإنتاج الزيت الخام بـالبلاد، وكـان علـى حكومـة الثـورة أن تجابه الموقف الذى اتخذته تلك الشركات الأجنبية منذ عام ١٩٤٨، بتوقفـها عـن أعمـال البحث والاستكشاف إثر إصدار الحكومة للقانون رقم ١٣٦ لسـنة ١٩٤٨[٢] بشـأن المنـاجم والمحاجر، باعتباره أول تشريع منظم للبحث والاستغلال للمعادن والبترول، والذى أوجد لدى الشركات حالة من الشك والخوف، خاصة فيما جاء به من اشتراط «**أن يصـدر عقد الاستغلال لشركة مصرية مساهمة أو تحت التأسـيس**» فـى حـين أن جميـع الشـركات التى كانت قائمة آنذاك فى ذلك النشاط بالبلاد شركات أجنبية.

وقد أثار هذا القانون الكثير من الجدل بين الحكومـة والشـركات الأجنبيـة آنـذاك، وانسحبت شركة «ستاندرد أويل بمصر» فى عام ١٩٥٠، وأوقفـت شـركتا «آبـار الزيـوت الإنجليزيـة المصريـة»، و«موبيـل أويـل مصـر»، أعمـال الاستكشـاف واسـتمرتا فقـط فـى استغلال الحقول التى سبق كشفها حتى ذلك الوقت.

---

(١) حقول الغردقة ورأس غارب بالبحر الأحمر والتابعة لشركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية، سدر وعسـل فى سيناء والتابعة لآبار الزيوت وموبيل أويل مصر.

(٢) باب تطور التشريعات والاتفاقيات البترولية.

وظلت الحالة دون علاج حتى قيام الثورة المصرية، وكان عليها أن تواجه هذا الموقف الخطير فأصدرت فى أقل من ستة شهور القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣[1] بتعديل أحكام قانون ١٩٤٨ وما ورد به بشأن قصر استغلال البترول على الشركات المصرية دون الأجنبية، وجعل الميدان مفتوحًا أمام الشركات الأجنبية والمصرية على السواء، وذلك لتشجيع رأس المال الأجنبى للعودة إلى مصر.

وعلى الجانب الآخر، ومع بداية الثورة، كانت البلاد تواجه استهلاكًا متزايدًا من المنتجات البترولية بلغ آنذاك حوالى ٣,٥ ملايين طن سنويا، حيث كانت البلاد تستورد نحو ثلث احتياجاتها من المنتجات البترولية وبصفة خاصة الكيروسين والسولار، وكانت شركة آبار الزيتوت الإنجليزية المصرية[2] تملك بمفردها معملا للتكرير بالسويس بطاقة حوالى٢,٣مليون طن/العام فى حين لم تزد طاقة التكرير بمعمل البترول الأميرى بالسويس عن٤٠٠ألف طن/ العام. وكانت شركة «شل» تسيطر مع بعض شركات البترول الأمريكية (موبيل، إسو، كالتكس) على عمليات التوزيع والتسويق المحلى بحوالى ٩٧,٥٪.

هذا هو الوضع، وهذه كانت الحالة، أى أن تلك الصناعة بجميع مجالاتها كانت خاضعة لسيطرة الشركات الأجنبية وخاصة البريطانية.

ولكى نقول كلمة حق، وللتاريخ، وأمام الصيحة الكبرى التى ظل يرددها الرئيس جمال عبد الناصر بقيام الثورة وفيما بعدها، وطوال مشواره، بالقضاء على «الاستعمار وأعوان الاستعمار.. كيف جاء فكره فيما يخص «المسألة البترولية» سؤال يفرض نفسه بل يستلزم الإجابة عنه لهذه المرحلة التى هى بحق «**مرحلة الإعداد**».

وحين يتعلق الأمر بالمسألة البترولية، يجئ التأصيل فى البداية لمقوماتها وأسسها، احتياجاتها ومتطلباتها، وذلك للمستقبل من منطلق الحاضر، لتجىء استراتيجيتها فى النهاية واضحة المعالم، والتحرك بعدها فى ديناميكية مرنة مع الأحداث والظروف وفى البحث عن البدائل فى إطار هذه الاستراتيجية الموضوعة، وقبل أن نعرض أسس هذه

(١) باب تطور التشريعات والاتفاقيات البترولية فى مصر.

(٢) بدأ إنتاج معمل تكرير آبار الزيوت الإنجليزية المصرية فى عام ١٩١٣، ومعمل تكرير البترول الأميرى فى عام ١٩٢٠ - ١٩٢٢ معتمدا على الإتاوة العينية من الزيت الخام.

الاستراتيجية والتحرك السريع الذى توالى بعدها لتنفيذ ركائزها، قد يكون من المفيد أن أتناول هنا فكر الرئيس جمال عبد الناصر كما عرضه بقلمه فى مؤلفه «فلسفة الثورة».

ما الذى نريد أن نصنعه؟

وما الطريق إليه؟

ويجيب سيادته على السؤال الأول: -

«فالحق إنى فى معظم الأحيان كنت أعرف الإجابة وأخال أنى لم أكن المنفرد بهذه المعرفة، وإنما كانت تلك المعرفة أملاً انعقد عليه إجماع جيلنا كله، نحلم بمصر المتحررة المتقدمة».

أما الإجابة عن السؤال الثانى، ما طريقنا إلى هذا الذى نريد؟ فيقول سيادته.

«فأنا أعرف أنها تغيرت فى حياتى كما لم يتغير شىء آخر، وأكاد أعتقد أيضًا أنها موضع الخلاف الأكبر فى هذا الجيل».

وقد انعكس هذا تمامًا كفكر، وفى فهم واع ومتأن، ومن الواضح أن تجربة تأميم البترول التى قام بها الدكتور مصدق فى إيران فى إبريل عام ١٩٥١ كانت ماثلة فى الأذهان، وأحداثها كما كانت تنشرها الصحف اليومية آنذاك توضح تمامًا تحالف العمالقة الكبار فى «إمبراطورية البترول». تساندهم حكوماتهم الأمريكية والإنجليزية بصفة خاصة، التى سرعان ما انتهى الأمر إلى إجهاضها فى أغسطس ١٩٥٣، ولاشك أنها تجربة مفيدة، وبصرف النظر عن العدالة والحق للشعب الإيرانى، إلا أنها أوضحت أن هناك دائمًا بدائل أخرى لتحقيق الهدف فى السيطرة الوطنية المطلوبة أمام قوى عالمية ومتحالفة، قسمت العالم. وبصفة خاصة منطقتنا العربية والإسلامية فى الشرق الأوسط والأدنى، وذلك فيما بينها كمناطق نفوذ باتفاقيات معلنة عقب الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨)، والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥)، فى تصور أنها قد ورثت الأرض وما عليها.

ولعله من حظ مصر وقدرها، أن قدراتها البترولية لم تتفجر ومقدراتها فى أيدى الاستعمار. وكان هناك دائما تقليل من هذه القدرات وشاءت عناية الخالق سبحانه وتعالى

أن تحتفظ مصر بثروتها البترولية كامنة، مستترة، ومستقرة إلى حين..، وكأنها على موعد إلى أن يتحقق الجلاء عن البلاد بالكامل فى عام ١٩٥٦، وعلى يد أبنائه ومن رجال مخلصين.

إن التصور الذى كانت تطرحه دائما شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية «**أن قدرات مصر البترولية وثرواتها محدودة**» فقد جاء فى خطاب ألقاه رئيس مجلس إدارتها (ج. س. تيث) فى ٦ يناير ١٩٥٣ بنقابة المهندسين بالقاهرة، بدعوة من الاتحاد المصرى لصناعة التعدين والبترول متحدثًا عن الأهمية الاقتصادية للبترول فى مصر.

(...، قراء الصحف كثيرًا ما يقرءون ويصغون ما يكتب عما بمصر من موارد بترولية كبيرة لم تستغل، وهذا القول بعيد عن الحقيقة لسوء الحظ. إذ كل ما هو معروف عن **الموارد التى يمكن استغلالها على نطاق تجارى يوجد فى منطقة صغيرة جدا واقعة بين سدر وعسل**، وهى تعرف باسم رأس مطارمة).

واستطرد قائلا :

(... أما من **الناحية الجيولوجية فليس هناك احتمال كبير لإنتاج كميات أخرى وافرة من البترول**، وإن كان من المرجح العثور على بعض كميات أخرى من الزيت. أما اكتشاف موارد وافرة (كتلك التى توجد فى بعض دول الشرق الأوسط الأخرى) **فيعد من الأمور المستحيلة، وكل ما يمكن أن تصل إليه آمالنا العثور على حقل أو حقلين أخرين صغيرين فى مناطق سيناء أو البحر الأحمر** حيث تم حفر ١٢٢ بئرا استكشافية، ٤٧ إنتاجية، فلم يعثر بها على أكثر من خمسة حقول خلال أربعين عامًا، على أن من الأمور التى يكتنفها الغموض. إمكان العثور على مثل هذه الحقول المنتجة فى بحر عام أو خمسة أعوام أو عشرة أعوام أكثر أو أقل أو عدم العثور عليها بتاتًا. أو احتمال عدم كفاية مواردها البترولية لمقابلة ما صرف فى الكشف عنها من نفقات إذا حدث أن عثر فيها على البترول).

كانت هذه هى الصورة التى أرادت شركة «آبار الزيوت الإنجليزية المصرية» أن تعرضها عن تصور مستقبل استكشاف البترول فى مصر آنذاك، أو لعلها كانت رسالة ذات هدف من الشركة الوحيدة التى كانت تبحث عن البترول فى مصر وتملك أيضًا السيطرة على إجمالى النشاط شاملاً استيراد البترول ومنتجاته من الخارج.

كان هذا فى الأسبوع الأول من يناير ١٩٥٣ ولم يمض على قيام ثورة يوليو ٥٢ خمسة أشهر، ومن خبرة متخصصة زاولت نشاطها فى مصر بل انفردت به منذ عام ١٩١١ أى ما يزيد على أربعين عامًا.

لا يختلف أحد أن ما جاء أعلاه أمر محبط للآمال كما حوته السطور، ولكنها مصر «الكنانة» كما نحب دائمًا أن نسميها، وأن نسمع من الغير يرددها أيضا، هى.. فى أبنائها ودائمًا... إيمان وإرادة.

وفى ذات الشهر. كان هناك من جانب الحكومة إجراءات وخطوات إيجابية وعاجلة نحو تعظيم الدور الوطنى. تمثلت فى تدعيم عمليات البحث والاستكشاف بالاعتماد على شركة «الجمعية التعاونية للبترول». وتطوير معمل التكرير الأميرى بالسويس، ونوجز هنا التصور الذى بنيت على أساسه هذه المرحلة فيما يخص المسألة البترولية.

- أنها انفتاح على العالم بالدرجة الأولى.
- أنه لا غنى عن الشركات العالمية الكبرى التى تملك التكنولوجيا والتمويل.
- أنه بالإمكان إيجاد النظام العادل فى الاتفاقيات لصالح البلاد وللطرفين أيضا.
- أن فكر التأميم غير وارد وإن جاء محدودًا[1].

(١) تم تمصير شركة «آبار الزيوت الإنجليزية المصرية» وذلك بتأميم ٥٠٪ منها فى عام ١٩٦١ ثم تأميمها بالكامل فى ١٩٦٤ لتحل محلها الشركات الوطنية. العامة للبترول فى مجال الإنتاج. والنصر للبترول فى مجال التكرير. وشركة مصر للبترول فى مجال التسويق. وجاء ذلك التأميم محدودًا يخص عمل شركة سيطرت لأكثر من خمسين عاما بمفردها على النشاط منذ عام ١٩١١ وكذلك تأميم شركة الجمعية التعاونية للبترول فى عام ١٩٦٣ حيث آلت ملكيتها للهيئة المصرية العامة للبترول.

- أن التحولات الاجتماعية والتغير فى النظام الاقتصادى ممثلاً بالدرجة الأولى فى ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، أمر يستأهل الوقفة لإيجاد البديل عند التعامل مع البترول.

- كسر الاحتكار الأجنبى للنشاط بالبلاد وفتح المجال للشركات المستقلة خارج نطاق الكارتل العالمى.

- وأخيرًا - ومن لحظة بداية الثورة - فتح المجال لدور القطاع الوطنى لتحمل مسئولياته.

وقد قصدنا إبراز النقاط الأساسية التى جاءت أعلاه دون السرد، أو حتى الإشارة إلى بعض ما تعنيه هذه الركائز، اعتمادًا على أن الأمر سيجىء مقروءا يشرح نفسه عندما نتناول بالتفصيل فيما بعد - على قدر المستطاع -- ما تم من إعداد فى هذه المرحلة.

وقبل هذه الاستفاضة، أستأذن أولاً فى أن أعود إلى فكر الرئيس جمال عبد الناصر وبالتحديد فى المسألة البترولية وعلى الوضع الذى أورده بقلمه أيضًا فى مؤلفه فلسفة الثورة، كأمر مؤثر فيما جرى فيما بعد من إجراءات أو أحداث.

فعندما تناول سيادته فى مؤلفه موضوع مصادر القوة فى الشرق الأوسط أبرز الآتى كما جاء نصا:

> (... فى **محورها الأول** الذى يربطه مجموعة من الشعوب لها خصائصها ومقوماتها وحضارتها المنبعثة فى جو الأديان السماوية المقدسة الثلاثة، **والثانى** فى موقعها الإستراتيجى الهام الذى يعتبر بحق ملتقى طرق العالم ومعبر تجارته وممر جيوشه..).

وعن المحور الثالث وهو البترول فقد أورد:

> (... أما المصدر الثالث فهو **البترول** الذى يعتبر عصب الحضارة المادية الذى بدونه تستحيل كل أدواتها - المصانع الهائلة الكبيرة - لكافة أنواع الإنتاج ووسائل المواصلات فى البر والبحر والجو،

وأسلحة الحرب سواء فى ذلك الطائرات المحلقة فوق الضباب أوالغواصات المستقرة تحت أطباق الموج، تستحيل كلها قطعًا من الحديد يعلوها الصدأ لا تنبعث منها حركة ولا حياة..) .

نعم. كان هذا فكر الرئيس جمال عبد الناصر وبما يعكس تقديرًا واعيًا لموضوع البترول، وعن فكره فيما يخص السيطرة للشركات العالمية وقدرتها على التمويل وعنصر المخاطرة، فقد جاء ما نصه أيضًا:

(... لقد صرفت شركات بترول الشرق الأوسط ٦٠ مليونا من الدولارات فى كولومبيا ابتداء من سنة ١٩١٦ ولم تعثر على قطرة زيت إلا فى سنة ١٩٣٦، وصرفت هذه الشركات ٤٤ مليون دولار فى فنزويلا ولم تحصل على قطره من الزيت إلا بعد مرور ١٥ عاما، وصرفت هذه الشركات ٣٩ مليونًا من الدولارات فى جزر الهند الهولندية وأخيرًا عثرت على الزيت...).

- وعن رأس المال المطلوب لاستخراج برميل الزيت.

٧٨ سنتًا فى أمريكا الشمالية، ٤٣ سنتًا فى أمريكا الجنوبية، ١٠ سنت فقط فى البلاد العربية.

وعن الاحتياطى العالمى وأهمية منطقتنا العربية:

(... أن عاصمة إنتاج البترول فى العالم قد انتقلت من الولايات المتحدة الأمريكية التى استنفدت آبارها وارتفع سعر الأرض فيها وزادت أجور الأيدى العاملة لأبنائها، وذلك إلى المنطقة العربية التى مازالت آبارها بكرا والتى مازالت أراضيها الشاسعة بلا ثمن، والتى مازالت يدها العاملة تقبل ما دون الكفاف، ولقد ثبت أن أكثر من نصف الاحتياطى المحقق من البترول فى العالم يرقد تحت أرض المنطقة العربية، والنصف الثانى موزع بين الولايات المتحدة وروسيا، ومنطقة الكاريبى وغيرها من بلاد العالم..).

هذا ولم تشأ حكومة الثورة فى البداية الاحتكاك بالشركات البريطانية العاملة فى مصر، التى كانت قابضة على كافة مقدرات النشاط البترولى آنذاك، حتى تعد نفسها، وتكون قادرة على الحركة وهذا طبيعى، ولعل جلاء قوات الاحتلال البريطانى الذى جثم على صدر البلاد منذ عام ١٨٨٢ كانت هى معركتها الأولى والكبرى، كسرًا للقيد ووجوبًا للقدرة على هذه الحركة، وهو الأمر الذى تحقق بالفعل بعون الله فى أقل من عامين من قيام الثورة، وذلك بتوقيع اتفاقية الجلاء عن مصر فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤، وبها تم جلاء آخر جندى بريطانى وحصول مصر على الاستقلال التام فى ١٨ يونيو ١٩٥٦.

ومن هذا المنطلق، كفكر واع بتقدير الأوضاع والمقومات الخاصة «بالمسألة البترولية» على المستوى المحلى والعربى والعالمى، وكاستراتيجية لها ركائزها كما قدمنا لها، جاءت - ومن اليوم الأول للثورة - مجموعة القرارات والإجراءات والأحداث متدفقة فى إطار هذه الركائز، وإن كان يغلب عليها جميعًا ودائمًا تدعيم الجانب الوطنى بوجه عام وبدور القطاع الحكومى بوجه خاص بإتاحة المجال للقيام بمسئولياته والدور الفعال المأمول والمنوط به.

وكان من الطبيعى أن تجىء البداية بهدوء وبفاعلية وتركيز وبما يتمشى «والإعداد» المطلوب، ففى مجال البحث والاستكشاف كان هناك مزيد من الدعم لشركة الجمعية التعاونية للبترول بحصولها على امتياز وادى فيران (إبريل ١٩٥٣)، وكسر الاحتكار بالتعاقد مع شركة «كونورادا المتحدة للبترول» (فبراير ١٩٥٤) وهى أمريكية الجنسية، وإنشاء الشركة العامة للبترول (يوليو ١٩٥٧) وهى أول شركة وطنية برأسمال مصرى ١٠٠٪ للعمل فى هذا المجال، والشركة الشرقية للبترول كشركة مساهمة مصرية (يناير ١٩٥٩)، وشهد الربع الأخير من عام ١٩٦٣ اتفاقيات الامتياز الشهيرة، مع مؤسسة إينى الإيطالية (اتفاق عبد الناصر - ماتييه) فى الدلتا وخليج الزيت، ومع شركة فيليبس الأمريكية فى مناطق برج العرب ومطروح بالصحراء الغربية، وبان أمريكان الأمريكية فى الفيوم والصحراء الغربية.

وهنا يلزم أن نشير إلى أن تمصير شركة «آبار الزيوت الإنجليزية المصرية» لم تقدم عليه الحكومة إلا بعد مرور حوالى سبع سنوات من توقيع اتفاقية الجلاء عن مصر، ومرحليا أيضا، وذلك بتأميم ٥٠٪ منها عام ١٩٦١، ثم تأميمها بالكامل عام ١٩٦٤، أى

فى إطار من الإعداد والاستعداد، ولاشك أن الدعامة الأساسية فى كل هذا كانت للعناصر الوطنية المدربة التى اكتسبت خبرة مميزة عبر حقبة طويلة من الزمن فى مجالات النشاط البترولى المختلفة.

وكان الرئيس جمال عبد الناصر قد أصدر قرارًا بإنشاء الهيئة المصرية العامة للبترول فى إبريل عام ١٩٥٦ أى قبل تأميم قناة السويس بشهور ثلاثة، وكانت أول هيئة من نوعها تقوم فى مصر، وكان الغرض منها تركيز الاختصاصات البترولية جميعها فى يد واحدة.

هذا ويمكن القول أن وقوع العدوان الثلاثى فى أكتوبر ٥٦، قد أسرع كثيرًا فى خطى الإعداد بل يعتبر نقطة تحول فى تاريخ صناعة البترول فى مصر فقد شهد عام ١٩٥٧ التفكير فى تكوين أول شركة مشتركة – الشركة الشرقية للبترول – مع الجانب الإيطالى، وتكوين الشركة العامة للبترول برأسمال مصرى بالكامل كما سبق لنا إيضاحه.

وصدرت بعدها قوانين عدة لتدعيم اختصاصات الهيئة المصرية العامة للبترول ولاسيما فى عام ١٩٥٨ عندما قامت الوحدة مع سوريا وتحملت الهيئة عبء التخطيط بل والتنفيذ للنشاط على مستوى الإقليم الجنوبى والشمالى[١].

وعلى الجانب الآخر فى مجال التكرير والتصنيع لم يكن الجانب الوطنى يملك سوى معمل «تكرير البترول الأميرى» بالسويس، معتمدًا على الحصة العينية للحكومة فى الزيت الخام، ولم تكن طاقته تزيد على٤٠٠ ألف طن/ العام وكانت مصلحة الوقود مقدمة على زيادة كفاءة هذا المعمل، إلا أن الروتين الحكومى وتعذر التمويل قد عاق تنفيذ هذا التوسع، وبقيام الثورة وبعد شهرين فقط سارعت بإنشاء مجلس الإنتاج القومى[٢] ليحمل

(١) التزاما بالخط الأساسى فى منهج ما نعرضه فى هذا المؤلف، لن نتناول هنا ما يتصل والنشاط الذى قام به مسئولو البترول فى مصر آنذاك بالإقليم الشمالى.

(٢) فى ٢ أكتوبر ١٩٥٢ صدر المرسوم بقانون بإنشاء مجلس دائم لتنمية الإنتاج القومى، ومهمته بحث المشروعات الاقتصادية التى تكون من شأنها تنمية الإنتاج القومى فى النواحى الزراعية والصناعية والتجارية وما يتعلق بها من مشروعات وتوليد القوى الكهربائية، والبحث عن البترول وغيره من المعادن، وإنشاء صناعات جديدة والانتفاع برؤوس الأموال المصرية والأجنبية. وبحث نظام الضرائب والرسوم الجمركية بما يساير نهضة الإنتاج، واقتراح ما يلزم من المشروعات لتحقيق هذه الأهداف.

ضمن نشاطه عبء هذه المهمة، وتولى السيد المهندس محمود يونس المستشار الفنى لمجلس قيادة الثورة فى هذا الوقت، والسيد المهندس صلاح نسيم كنائب له مسئولية التخطيط والتنفيذ لمشروع ضخم لتطوير المعمل الأميرى.

ولعل من أهم المشروعات، الخطوة الجريئة التى قام بها مجلس الإنتاج آنذاك فى إقرار مشروع خط الأنابيب قطر ١٢ بوصة لنقل المنتجات من السويس للقاهرة والذى تم تشغيله قبل الاعتداء الثلاثى عام ١٩٥٦، وقد لعب دورًا هامًّا فى تموين القاهرة بالمنتجات البترولية أثناء العدوان.

وبتأميم «شركة شل وآبار الزيوت الإنجليزية المصرية» بالكامل فى عام ١٩٦٤ تكونت شركة عملاقة جديدة وهى شركة مصر للبترول - كقطاع عام - للعمل فى مجال نقل وتوزيع وتسويق المنتجات البترولية بالبلاد بديلا لشركة «شل».

هذا ويستحق الأمر تناول هذه الموضوعات تفصيلاً وهو ما نزمع عرضه فى موضعه فيما بعد.

ولا أريد أن أخفى أننى قد توقفت كثيرًا خلال الإعداد لهذا الجزء من الكتاب مترددًا فى كيفية تناوله، ومتأثرًا بما نقرؤه ونتعلمه من أساتذتنا الذين يؤرخون الأحداث، وبصفة خاصة على غرار ما اتبعه الراحل العظيم الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى ملحمته عن التأريخ لمصر فى تحليله الرائع للأحداث وفق المراحل الزمنية، لانتهى أخيرًا أن هذا شىء لا أقدر عليه، وله صانعوه والمجتهدون فيه، ولعل ما سنتناوله هنا من اهتمامات، يعرض فى موضوعاته - على قدر المستطاع - التحرك الذى تم وفق مرحلة الإعداد.

الجمعية التعاونية للبترول والدخول فى عمليات البحث والتنقيب

حصلت الجمعية التعاونية للبترول[1] فى يونيو ١٩٥٢ (وهى الشركة الوطنية الوحيدة آنذاك) لأول مرة على تراخيص البحث عن البترول فى المناطق الست عشرة التى

(١) ظلت الجمعية التعاونية للبترول مملوكة لمؤسيها والمساهمين فيها كقطاع خاص حتى صدور القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٣، ففى ٧ مايو ١٩٦٣ آلت ملكية رأس مالها إلى الدولة ممثلة فى الهيئة المصرية العامة للبترول وأصبحت الجمعية شأنها شأن شركات القطاع العام.

تخلت عنها شركة «ستاندرد أويل بمصر»[1]، وذلك طبقًا للمرسوم بقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٢ والصادر بقصر المنتزه فى ٢٠ يونيو ١٩٥٢ والمنشور بالوقائع المصرية[2] فى ٢٦ يونيو ١٩٥٢، وقد شملت ١٣ منطقة فى سيناء (برأس بدران، رأس أبو صويرة، مطارمة، وحيدر، أبى دربه، سدر)، بلغ إجمالى مساحتها ١١٩٠ كيلو متر مربع، وثلاث مناطق فى الصحراء الشرقية (برأس رحمى، غارب) بلغ إجمالى مساحتها ٣٠٠ كيلومتر مربع.

هذا وقد استعانت شركة الجمعية التعاونية للبترول فى البداية بالشركة «الأهلية المصرية للبترول» كشركة قائمة بالعمليات فى اثنتى عشرة منطقة، وهى شركة مساهمة مصرية (قطاع خاص)، وعندما آلت فيما بعد إلى «الشركة الدولية للزيت المصرى»[3]، تعاقدت معها الجمعية التعاونية للبترول فى فبراير ١٩٥٣ باتفاقية تضمنت ما يلى:

(أ) (.. يعهد إلى الشركة الدولية بالقيام بعمليات البحث والاستكشاف فى ١٢ منطقة من المناطق المذكورة والتى تم منحها للجمعية التعاونية وكذلك فى المناطق التى يتم منحها لها مستقبلاً..).

(ب) (.. توافق الشركة الدولية على تكوين شركة مشتركة[4] مع الجانب المصرى تتولى العمليات فى المستقبل وبما يتمشى مع الشروط والبنود التى يضعها القانون المصرى فى هذا الخصوص).

(جـ) تلتزم الشركة الدولية بحفر ٥ آبار استكشافية كحد أدنى فى الاثنتى عشرة منطقة.

(د) تتحمل الشركة الدولية وحدها نفقات عمليات البحث والإنتاج بالكامل.

(هـ) تعطى الشركة الدولية ٤٪ من الإنتاج للجمعية التعاونية للبترول.

---

(١) توقفت «ستاندرد أويل بمصر» عن أعمال البحث والاستكشاف فى المناطق الممنوحة لها أثر صدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ بشأن المناجم والمحاجر وغادرت مصر فى عام ١٩٥٠.

(٢) الوقائع المصرية العدد ٩٦ الصادر فى ٢٦ يونيو ١٩٥٢ والمرفق صورته بملحق الوثائق رقم (٧).

(٣) سجلت الشركة الدولية للزيت المصرى فى بنما فى مارس١٩٥٢بغرض العمل فى نشاط البحث والاستكشاف فى مصر.

(٤) تحقق تنفيذ ذلك فيما بعد بتكوين «الشركة الشرقية للبترول».

(و) توافق الشركة الدولية على أن تحصل الجمعية على ٢٠٪ من أسهم الشركة المشتركة التى سيتم تكوينها، على أن تمتلك الشركة الدولية ٥١٪ من الأسهم.

حصول الجمعية على امتياز وادى فيران

وفى إبريل ١٩٥٣ صدر القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٣[1] بتوقيع اللواء (أ. ح) محمد نجيب رئيس مجلس الوزراء بالترخيص لوزير التجارة والصناعة فى إبرام عقد استغلال وادى فيران مع الجمعية التعاونية للبترول، التى سبق لشركة «ستاندرد أويل بمصر» اكتشاف البترول فيها فى البئر رقم (١) عام ١٩٤٨.

وفى ٩ مايو من نفس العام تم توقيع اتفاقية تكميلية بين الشركة «الدولية» و«الجمعية التعاونية للبترول»، عُهد بمقتضاها للشركة الدولية القيام بالعمليات فى منطقة امتياز وادى فيران، وكانت «الدولية» تمارس نشاطها فى مصر عن طريق الشركة «الأهلية المصرية للبترول» كشركة قائمة بالعمليات كما سبق لنا إيضاحه. وكلل نشاطها بالنجاح فى العثور على البترول فى البئر الثانية بمنطقة وادى فيران على بعد ٦٠٠ متر جنوبى غرب البئر الأولى التى حفرتها «ستاندرد» وقد أمكن للشركة «الأهلية» بعد ذلك من اكتشاف حقلى بلاعيم البرى فى ١٩٥٥، أبو رديس فى ١٩٥٧.

وأمام النجاح الذى حققته الشركة «الأهلية» جاء التفكير فى إنشاء الشركة «الشرقية للبترول» فى عام ١٩٥٧ برأس مال مصرى إيطالى مشترك كما سنعرض له فى موضعه فيما بعد.

لقد كان من الطبيعى أن يعطى الرئيس جمال عبد الناصر اهتمامًا كبيرًا سواء لشركة الجمعية التعاونية للبترول أو لمعمل البترول الأميرى بالسويس باعتبارهما المؤسستين الوطنيتين الوحيدتين فى المجال آنذاك.

(١) الوقائع المصرية العدد ٢٨ مكرر «غير إعتيادى» فى ٢ إبريل ١٩٥٣ . ملحق الوثائق مرفق رقم (٨).

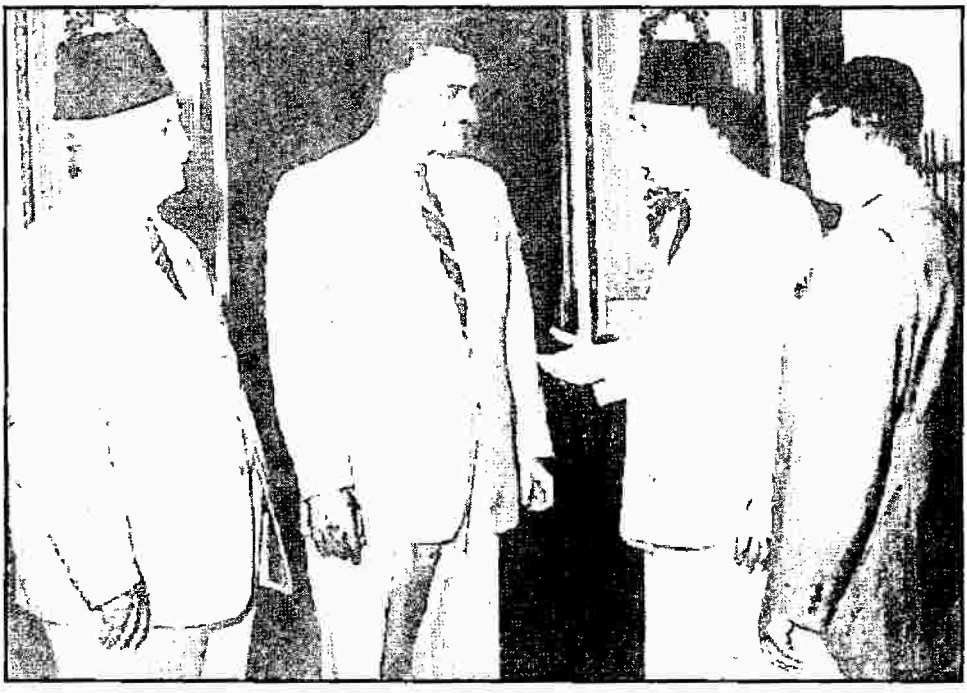

الرئيس جمال عبد الناصر فى «دار التعاون» الجمعية التعاونية للبترول

وفى استقباله محمد زكى على (باشا) [1] ثانى رئيس مجلس إدارة للشركة

وفى عام ١٩٥٨ وبرغم أن عمليات البحث والاستكشاف تحتاج رؤوس أموال ضخمة ويصاحبها المخاطره، إلا أنه بدعم وتشجيع من الحكومة، فقد قامت الجمعية التعاونية بتكوين فرقة متخصصة لكى تضطلع بعمليات البحث والقياس ومارست عمليات التنقيب والحفر بنفسها فى المناطق التى يحتمل وجود بترول فيها على ساحل البحر الأحمر فى منطقة رأس غارب وكانت تضم:

- فرقة لقياس الذبذبة من مجموعات فنية (المساحة - الحفر - التفجير - التسجيل) وعملت هذه الفرقة كمقاول فيما بعد عند إنشاء الشركة العامة للبترول.
- فرقة للتسجيلات الكهربائية التى استخدمت لتسجيل المياه الجوفية فى مناطق كثيرة بالدلتا وصحراء النيل وقد عملت كمقاول لوزارة الزراعة واستخدمت بعد ذلك فى تسجيل آبار البترول.

(١) إلغاء الرتب والألقاب المدنية قرار مجلس الوزراء فى ٢/ ٨/ ١٩٥٢.

وقد استعانت الجمعية التعاونية للبترول فى ذلك الوقت بالأستاذ الدكتور محمود أبو زيد كمستشار فنى - الذى كان يشغل منصب مدير عام مصلحة الوقود - وقد كان لخبرته وجهده الأثر الكبير فيما حققته الجمعية التعاونية للبترول فى ذلك النشاط.

واستمرارًا لسياسة دعم كل ما هو وطنى، فقد سارعت حكومة الثورة، ومن البداية، بتوقيع عقد اتفاق بينها وبين شركة الجمعية التعاونية للبترول لتوزيع منتجات معمل التكرير الأميرى حيث وقع عن الحكومة المهندس محمود يونس، وعن الجمعية السيد محمد زكى على (باشا) رئيس مجلس الإدارة فى حينه، عباس الرمالى (بك) وهم من الرواد المؤسسين، ولم يقتصر الأمر على استلام الجمعية لكامل إنتاج معمل التكرير الأميرى بالسويس آنذاك بل أسندت الحكومة إليها مسئولية إمداد جميع الأجهزة الحكومية بالدولة باحتياجاتها من المواد البترولية المختلفة.

كسر سيطرة الاحتكارات والتعاقد مع «كونورادا»

سارعت الحكومة وفى أقل من نصف عام من قيام الثورة بإصدار القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ لكسر الحصار البترولى.

وفى أقل من عام أيضا، أى فى أوائل عام ١٩٥٤ وقعت الحكومة المصرية عقدى استغلال أحدهما مع شركة أمريكية وهى «كونورادا المتحدة للبترول» وقد عملت فى مصر تحت اسم شركة «صحارى للبترول» والأخرى ألمانية وهى شركة «فيرنجبت - جيوارك» وإن لم يكتب لها أن تعمل فى الأراضى المصرية.

« عقد كونورادا » (غزو الصحراء الغربية)

فى الثالث من فبراير عام ١٩٥٤ صدر القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٤ بقصر الجمهورية بتوقيع لواء (أ. ح) محمد نجيب والمنشور بالوقائع المصرية[1] بتاريخ ٣ فبراير ١٩٥٤

(١) الوقائع المصرية العدد ٩ مكرر «١» الصادر فى ٣ فبراير ١٩٥٤ . ملحق الوثائق مرفق رقم (٤).

بالترخيص لوزير التجارة والصناعة فى التعاقد مع شركة كونورادا المتحدة للبترول فى شأن البحث عن البترول واستغلاله فى مناطق الصحراء الغربية، وفى التاريخ نفسه أبرم العقد بين الحكومة والشركة، وقد تضمن هذا العقد أحكاما كثيرة تخالف أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣[١]، لتشجيع هذا الاستثمار، ومدة هذا العقد ٣٠ عامًا قابلة للتجديد ١٥ عامًا أخرى. وهناك إعفاء من بعض الضرائب المقررة على الأرباح التجارية والصناعية والرسوم الجمركية وغيرها.

وقد غطى هذا الامتياز الجانب الأكبر من الصحراء الغربية وكانت هذه أول مرة يمتد نشاط البحث إلى منطقة الصحراء الغربية التى ظلت الشركات الأجنبية محجمة عن دخولها[٢].

لقد غطت منطقة الامتياز مساحة قدرها ٢٠٠ ألف كيلو متر مربع أى حوالى ٢٨٪ من إجمالى مساحة الصحراء الغربية، وهى بذلك تمثل أكبر مساحة تعاقدت عليها مصر للبحث والاستكشاف حتى ذلك الوقت كاتفاقية واحدة، وقد جاء هذا من الحكومة أملاً فى أن تغزو «صحارى للبترول» الصحراء الغربية لتبوح بسرها كما يقولون، وإحداثيات هذه المساحة كما يلى:

الحد الشمالى : هو الحد الشمالى لمياه البحر الأبيض المتوسط الواقعة فى حدود جمهورية مصر والأرض المتاخمة له، وذلك غرب خط زوال ٣٠ شرقا.

الحد الجنوبى : خط عرض ٢٨ شمال خط الاستواء.

الحد الشرقى : خط طول ٣٠ شرق.

الحد الغربى : الحدود الليبية المصرية.

---

(١) أجازت المادة ٦٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣، أن يرخص بقانون لوزير التجارة والصناعة فى التعاقد بشروط خاصة استثناء من أحكام هذا القانون.

(٢) حفرت أول بئر استكشافية فى الصحراء الغربية (ضبعة ١) عام ١٩٣٩ بمعرفة شركة «آبار الزيوت الإنجليزية المصرية» بناء على طلب الحكومة المصرية، وأخرى بمعرفة شركة «جنوب البحر المتوسط» غرب فرع رشيد (خطاطبة ١) وهُجر على أنه بئر جاف عام ١٩٤٥، وبئرين استكشافيين بمعرفة شركة «ستاندرد أويل بمصر»، وتم ردمهما خلال عامى ٤٦ – ١٩٤٧ كما هو موضح تفصيلا فى مرحلة «البداية».

هذا وتوضح الخريطة شكل رقم (١) ضخامة هذه المساحة التى غطت الجزء الممتد من الجنوب (المنيا - الحدود الليبية) وكل ما هو شمال ذلك حتى ساحل البحر الأبيض المتوسط، وقد قامت «صحارى للبترول» خلال الفترة ١٩٥٤ - ١٩٥٨ بعمل مسح جيوفيزيقى على نطاق واسع (لأول مرة بالمنطقة) تضمن مسح جاذبية، ومسح سيزمى انعكاسى، بالإضافة إلى إيفاد فريق لعمل مسح سيزمى انعكاسى بحرى، مع عمل التوافق مع المسح السيزمى الأرضى، ويمثل النشاط الاستكشافى الذى قامت به «صحارى البترول» أكبر عمل فى مصر خلال تلك الفترة.

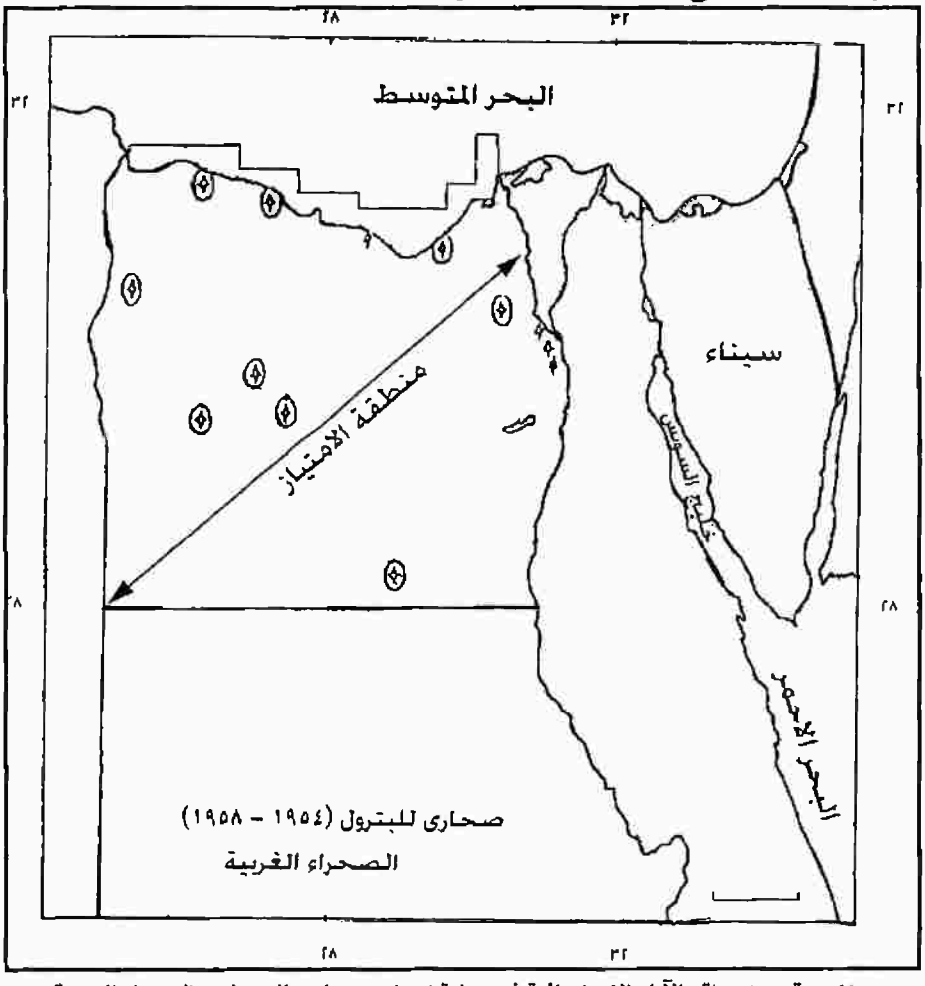

شكل رقم (١) مواقع الآبار الاستكشافية فى منطقة امتياز «صحارى للبترول» بالصحراء الغربية

وفى ضوء هذا المسح السيزمى قامت الشركة بحفر ٩ آبار استكشافيه للبحث عن البترول بمواقع متباعدة ومنتشرة بمنطقة الامتياز كما هو موضح موضعها بالخريطة المشار إليها شكل رقم (١)، أولها فى مايو ١٩٥٥ ببئر (برج العرب - ١) وآخرها بئر (معمورة-١) الذى أغلق وهجر فى أكتوبر ١٩٥٨، وقد تراوحت أعماق تلك الآبار فى ثمانية منها من ١٠ إلى ١٥ ألف قدم، وبئر فى الواحات البحرية بلغ عمقها ٦٠٤٢ قدما.

هذا إلى جانب عدد ١٣ بئرا ضحلة لاستخراج المياه اللازمة لعمليات الحفر وكذلك الأعمال السيزمية، وقد بلغت الأقدام المحفورة لكل هذا النشاط حوالى ١٠٧ ألف قدم وبالرغم من كل هذا الجهد وإنفاق حوالى ٢٦,٥ مليون دولار، فقد وجدت جميع الآبار جافة[1]. وانسحبت «صحارى للبترول» من مصر فى عام ١٩٥٨.

وجدير بالذكر أن المعلومات التى تم الحصول عليها من حفر الآبار بواسطة «صحارى للبترول» كانت لها استفادة كبيرة سواء من ناحية المعلومات الجيولوجية السطحية وتحت السطحية، حيث تبين أن خزان الحجر الرملى النوبى فى الصحراء الغربية يحتوى على مياه عذبة فى بعض المناطق ومياه عالية الملوحة فى مناطق أخرى مثال ذلك فى بئر واحات (بحرية - ١) به مياه عذبة، فى حين أنه فى بئر (معمورة-١)، (برج العرب - ١)، (مرسى مطروح - ١) على ساحل البحر المتوسط توجد بها مياه عالية الملوحة، وعلى الجانب الآخر فى الآبار التى تم حفرها فى شمال الواحات البحرية (غزالة - ١)، (بتيى - ١)، (جب عافية -١) وجدت المياه العذبة فى الجزء العلوى من الخزان ومياه عالية الملوحة فى الجزء السفلى منه.

ولاشك أن هذه الأعمال كان لها أثر كبير لجذب انتباه الشركات العالمية الكبرى لمزيد من الارتياد للصحراء الغربية وهو الأمر الذى تحقق فيما بعد باكتشاف (شركة فيليبس) أول بئر منتجه للبترول بحقل العلمين فى نوفمبر ١٩٦٦.

---

(١) فى نصف هذه المساحة المشار إليها تضم الصحراء الغربية الآن ٤٦ حقلا للخام، ٥ حقول للغاز، وتنتج حوالى ٥,٤ مليون طن من الزيت الخام، ٣,٢ مليون طن من الغاز سنويا، ويبلغ عدد الشركات القائمة بالإنتاج فى عام ١٩٩٧ عدد ١٠ شركات من ٥ جنسيات مختلفة.

إنشاء الهيئة العامة لشئون البترول

فى مارس١٩٥٦صدر القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٥٦ [١] فى شأن إنشاء «الهيئة العامة لشئون البترول» كهيئة متخصصة لإدارة العمل البترولى بالبلاد، حيث أسند إليها إدارة معمل البترول الحكومى وجميع المنشآت العامة التى تخص المواد البترولية ومشتقاتها، والقيام بجميع عمليات إنتاج المواد البترولية وتكريرها وشرائها ونقلها وتوريدها.

وجاء بالقانون ما نصه (.. أن يؤخذ رأيها مقدما فى شئون منح تراخيص البحث وعقود الاستغلال وعقود الحماية عن البترول).

هذا وقد لحق بذلك عدة تطورات على الوضع التالى:

- بإنشاء وزارة للصناعة فى يونيو ١٩٥٦ [٢] عهد إليها بكل ما يتعلق بشئون التصنيع واستغلال الثروة المعدنية، وقد صدر القانون ٣٣٢ لسنة ١٩٥٦ بإعادة إنشاء «الهيئة العامة لشئون البترول» بأن تعمل تحت إشراف وزارة الصناعة.
- بعد إقامة الوحدة مع سوريا فى أول فبراير ١٩٥٨ صدر القانون رقم ١٦٧ لعام ١٩٥٨ بالتعديل اللازم لتحمل المسئوليات التى تخص الإقليم الشمالى.
- حلت «المؤسسة المصرية العامة للبترول» محل الهيئة عند صدور القرار الجمهورى رقم ١ لسنة ١٩٦٢ فى شأن المؤسسات العامة الصناعية. وأصبحت تختص بصفة عامة بوضع التخطيط العام للسياسة البترولية بما يكفل تنمية الثروة البترولية وحسن إدارتها واستثمارها فى مراحلها المختلفة.
- وفى تطور آخر صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٢٥ لسنة ٦٥ بإلغاء مصلحة المناجم والوقود ونقل اختصاصاتها إلى المؤسسة المصرية العامة للبترول [٣].

---

(١) باب تطور التشريعات والاتفاقيات البترولية فى مصر.

(٢) فى ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٦ بعد إنتخاب الرئيس جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية ألف وزارة جديدة، أنشئت فيها ثلاث وزارات جديدة هى وزارة التخطيط. وزارة الصناعة. وزارة الإصلاح الزراعى.

(٣) بصدور القانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ فيما بعد وإلغاء المؤسسات العامة وإنشاء المجالس العليا للقطاعات. استصدر تشريع خاص بالنسبة للمؤسسة المصرية العامة للبترول الملغاة بإنشاء «الهيئة العامة للبترول» طبقا للقانون ٢٠ لسنة ١٩٧٦.

الحكومة تتجه إلى المشاركة مع رأس المال الأجنبى لأول مرة «إنشاء الشركة الشرقية للبترول»

(فبراير ١٩٥٧)

سبق لنا أن أوضحنا أن الشركة «الأهلية المصرية للبترول» قد عملت كشركة قائمة بالعمليات لدى «الشركة الدولية للزيت المصرى» فى التعاقد الذى تم بين الأخيرة وشركة «الجمعية التعاونية للبترول» فى بعض مناطق الامتياز التى حصلت عليها الجمعية خلال الفترة ١٩٥٢/١٩٥٧.

وفى تطور آخر نحو دخول الحكومة مباشرة مع رأس المال الأجنبى فى تكوين شركة مشتركة فى المجال لأول مرة [1]، تم التوقيع فى ١٩٥٧/٢/٧ بين الجانب المصرى ويمثله الهيئة المصرية العامة للبترول، والجمعية التعاونية للبترول والشركة الدولية للزيت المصرى بالاشتراك فى رأس المال بالنسبة التالية:

الهيئة المصرية العامة للبترول	٪٢٩
شركة الجمعية التعاونية للبترول	٪٢٠
الشركة «الدولية للزيت المصرى»	٪٥١
	٪١٠٠

وبذلك تمت تصفية الشركة «الأهلية المصرية للبترول»، والتزمت الشركة الشرقية للبترول بالقيام بأنشطة البحث عن البترول وتنميته واستغلاله فى المناطق التى عهد إليها العمل بها (من خلال الشركة الدولية)، وهكذا أمكن للشركة الشرقية للبترول أن تحل

(١) وكانت الحكومة تعد فى نفس الوقت لإنشاء «الشركة العامة للبترول» كأول شركة وطنية برأسمال مصرى بالكامل ١٠٠٪ وقد صدر القانون الخاص بإنشائها فعلا فى ذات العام (يوليو ١٩٥٧).

محل «الدولية للزيت المصرى»، وتمارس نفس حقوقها التى سبق النص عليها فى اتفاقية عام ١٩٥٣ مع الجمعية التعاونية للبترول.

وبتاريخ ٥ يناير عام ١٩٥٩ صدر القرار رقم ١ لسنة ١٩٥٩ بتوقيع السيد الرئيس جمال عبد الناصر بالترخيص لوزير الصناعة المركزى فى التعاقد مع الشركة الشرقية للبترول فى شأن البحث عن البترول واستغلاله فى ثلاث عشرة منطقة، والمنشور بالوقائع المصرية العدد الأول فى ١٩٥٩/١/٨ [١].

وقد أعطى هذا العقد[٢] الحكومة الحق فى خلال مدة سريانه أو امتداده أن تتقاضى الإتاوة المقررة والرسوم والضرائب المفروضة قانونا **أو تشارك الشركة فى صافى أرباح الاستغلال بواقع النصف.**

ويعتبر هذا العقد، هو أول شكل من أشكال عقود المشاركة ظهر فى مصر وهى المرحلة التى بدأت بالنظام الكامل بذات الشأن فى عام ١٩٦٣ فيما بعد.

هذا وقد زادت حصة الهيئة المصرية العامة للبترول فى الشركة الشرقية للبترول عام ١٩٦١ إلى ٣٠٪ أثر انسحاب شركة بتروفينا السويسرية من الشركة «الدولية للزيت المصرى»، وتملك شركة أجيب [٣] الإيطالية للشركة الدولية بنسبة ١٠٠٪ وبذلك أصبحت حصص المشاركة فى الشركة الشرقية للبترول على النحو التالى:

الهيئة المصرية العامة للبترول	٣٠٪
الجمعية التعاونية للبترول	٢٠٪
الدولية للزيت المصرى	٥٠٪

---

(١) الوقائع المصرية العدد الأول ١٩٥٩/١/٨ ملحق الوثائق مرفق رقم (٩).

(٢) تفصيلا فى باب تطور التشريعات والاتفاقيات البترولية فى مصر.

(٣) تأسست الشركة «الدولية للزيت المصرى» وسجلت فى بنما فى ١١ مارس ١٩٥٢ وكان يملكها آنذاك مجموعة من البنوك البلجيكية وشركة بتروفينا السويسرية بحصة مشاركة لهما ٩٠٪، شركة أجيب الإيطالية ١٠٪ من الأسهم، تطورت حصة شركة أجيب بالتعاظم حيث بلغت ٢٧٪ عام ١٩٥٥، ٥٠٪ بانسحاب البنوك البلجيكية عام ١٩٥٧ للموقف المعروف بإيقاف النشاط بإفريقيا فى إطار أحداث الكونغو البلجيكية آنذاك. بعدها امتلكت شركة «أجيب» الدولية للزيت بالكامل ١٠٠٪ بعد شراء حصة بتروفينا عام ١٩٦١.

وقد حصلت الشركة «الدولية للزيت المصرى» على «الشركة الأهلية المصرية للبترول» عام ١٩٥٢ أو ١٩٥٣ وظلت تعمل باسمها كشركة قائمة بالعمليات حتى عام ١٩٥٧ حين تم تصفيتها وتكوين الشركة الشرقية للبترول.

وكان من النتائج الإيجابية التى تم التوصل إليها أثناء العمليات الاستكشافية، (التى بدأت من عام ١٩٥٤) [١] فى هذه المرحلة هو اكتشاف أول حقل فى المياه الإقليمية المصرية حقل بلاعيم البحرى وذلك عام ١٩٦١.

وفى تطور آخر أصبح للهيئة المصرية العامة للبترول عام ١٩٦٣ حصة مشاركة ٥٠٪ فى الشركة الشرقية للبترول عندما آلت ملكية الجمعية التعاونية للبترول للهيئة فى إطار خطة الدولة فى إنشاء المؤسسات النوعية المتخصصة آنذاك.

هذا وقد ظلت الشركة الشرقية للبترول تمارس أنشطتها فى سيناء وخليج السويس حتى جاء الاحتلال الإسرائيلى عام ١٩٦٧، وقد زادت كثافة واتساع برامج الاستكشاف ليغطى جزءا كبيرا من منطقة وادى النيل حيث تم فى عام ١٩٦٧ اكتشاف حقل أبو ماضى للغازات والمتكثفات.

(الشركة العامة للبترول)
أول شركة وطنية بالكامل
فى مجال البحث والاستكشاف
سبتمبر ١٩٥٧

على الرغم من الأحداث الجسام التى مرت بها البلاد بصفة خاصة فى عام ١٩٥٦ ومنها جلاء القوات البريطانية فى ١٣ يونيو، وتأميم قناة السويس فى ٢٦ يوليو ووقوع العدوان الثلاثى فى ٣٠ أكتوبر من نفس العام.. الخ، إلا أنه قد بات واضحا أن الحكومة تخطط للدخول بثقلها فى مجال البحث والاستكشاف عن البترول فى البلاد، بل إننا يمكن أن نقول إن وقوع العدوان الثلاثى قد كان له أثر كبير فى الإسراع بكثير من الإجراءات الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية وبصفة خاصة البترولية، فالدخول لأول مرة مشاركة مع رأس المال الأجنبى لتكوين الشركة الشرقية للبترول فى فبراير ١٩٥٧، أعقبه وفى أقل من شهور ثلاثة، قيام المؤسسة الاقتصادية فى أول يونيو ١٩٥٧ بتأسيس الشركة

(١) اكتشاف حقل بلاعيم البحرى فى عام ١٩٥٥، وحقل أبو رديس فى عام ١٩٥٧.

الوطنية الأولى (الشركة العامة للبترول) برأسمال قدره مليون جنيه مصرى. وصدر بها القرار الجمهورى رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٧ والمنشور بالوقائع المصرية [١] فى ١٣ يوليو ١٩٥٧.

هذا وقد تم ضم نشاط البحث والإنتاج منذ تمصير «شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية» بالكامل فى ١٩٦٤ إلى الشركة العامة للبترول التى قامت فور تأسيسها بتكوين الفرق الاستكشافية والبحرية من سيزمية وجاذبية ومغناطيسية للقيام بأعمال البحث بمناطق امتيازها بهدف تقييم مناطق الشركة وتحديد مواقع الحفر الاستكشافى فيها.

وبدأت الشركة أيضا فى توفير أجهزة الحفر اللازمة وكان أولها أجهزة من ألمانيا الغربية وأمريكا. وفى عام ١٩٦٠ حصلت الشركة على أربعة أجهزة حفر روسية [٢] كفاءة ٣٠٠٠، ٥٠٠٠ متر بدأ تشغيلها فى منطقة الصحراء الشرقية.

وقد حققت «الشركة العامة للبترول» اكتشاف ستة حقول فى الصحراء الشرقية. هى «بكر» و«كريم» عام ١٩٥٨، و«عامر» ١٩٦٤ و«شقير» ١٩٦٦، و«أم اليسر» و«العيون» ١٩٦٨.

الاستعانة بالخبرة الروسية (١٩٦٦)

واعتباراً من عام ١٩٦٦ أسندت الهيئة المصرية العامة للبترول إلى الشركة العامة للبترول مهمة تنفيذ بروتوكول التعاون بين جمهورية مصر العربية والاتحاد السوفيتى وذلك لتنفيذ مشروع دراسة وتقييم الاحتمالات البترولية فى مصر وخاصة الصحراء الغربية، حيث تم تكوين مجموعات للبحث باشتراك الخبراء السوفيت فى تخصصات

(١) الوقائع المصرية العدد ٥٣ مكرر (هـ) الصادر فى ١٣ يوليو ١٩٥٧ والمرفق صورته بملحق الوثائق مرفق رقم (١٠).

(٢) فى إطار الاتفاقية التى عقدتها الحكومة المصرية للتعاون مع الجانب السوفيتى فى مجال الكشف عن البترول عام ١٩٥٨. وهو ذات العام الذى شهد أيضا الاتفاق بين مصر والاتحاد السوفيتى فى المساهمة بتمويل السد العالى بعد انسحاب أمريكا وبريطانيا والبنك الدولى للإنشاء والتعمير بالتراجع عن التمويل.

الجيولوجيا الإقليمية والجيوفيزيقا وجيولوجيا الآبار والاستراتيجرافيا والجيوكيمياء. واستمرت هذه المجموعات فى العمل لمدة عامين حيث تم إعداد تقرير شامل بهذه الدراسة، التى أسفرت عن توصيات بتكثيف عمليات البحث والاستكشاف والتنقيب عن البترول فى المنطقة الواقعة بين خطى ٣١/ ٢٧° جنوبًا وخطى طول ٢٥° غربًا، ٤٠/ ، ٢٦° شرقًا بالصحراء الغربية، كما هو بالمنطقة الموضحة بالخريطة شكل رقم (٢).

وفى سبتمبر ١٩٦٨ بدأت أعمال البحث بتنفيذ مساحة جوية مغناطيسية فوق المنطقة المختارة لتحديد التراكيب تحت السطحية (٦٣٢٠كم^2)، كما تم تكوين ٨ فرق سيزمية وفرقة جاذبية لتنفيذ برامج البحث فى منطقة سيوه وبحر الرمال (حوالى ٤٥ ألف كم^2)، وأيضا تم إنشاء معمل لمعالجة البيانات السيزمية المنفذة بواسطة هذه الفرق أولا بأول.

وفى عام ١٩٦٩ استوردت الشركة ستة أجهزة روسية أخرى بدأ تشغيل أربعة منها كفاءة ٥٠٠٠ متر تباعا فى عمليات الحفر الاستكشافى بمنطقة الصحراء الغربية فى المشروع المسمى «مشروع سيوة» الذى بدأ حفر أول بئر بها (سيوة/١) فى يوليو ١٩٦٩ وانتهت بحفر بئر (غراب- ١) فى فبراير ١٩٧٣. حيث تم حفر أربع عشرة بئرا فى مواقع سيوة، البحرين. شمال غزالات، شرق فاجور، جب عافية، كحلة، زيتون، عين حسين، الكيفار، دسوقى، غراب، وبلغ إجمالى الأمتار المحفورة بها ٤٤٥٦٤ مترا كان أقلها عمقًا بئر «عين حسين» ١٩٠٣ مترا، وأكثرها عمقا بئر دسوقى ٤١٤١ مترا، وبعد انتهاء تنفيذ العقد السوفيتى قامت الشركة العامة بحفر ستة آبار أخرى فى مواقع شرق مبارك، رماك، فياض، وقد يكون من المفيد أن نورد هنا تسجيلاً لمواقع تلك الآبار، باعتبارها تجربة تاريخية استغرقت أكثر من ٦ سنوات فى منطقة بلغت مساحتها أكثر من ٥٠ ألف كيلو متر مربع مع الحدود الليبية حُفر فيها ٢٠ بئرا وجدت جميعها جافة وبلغت جملة النفقات حوالى أربعين مليون جنيه، ويبين الجدول رقم (١) المعلومات الخاصة بهذه الآبار.

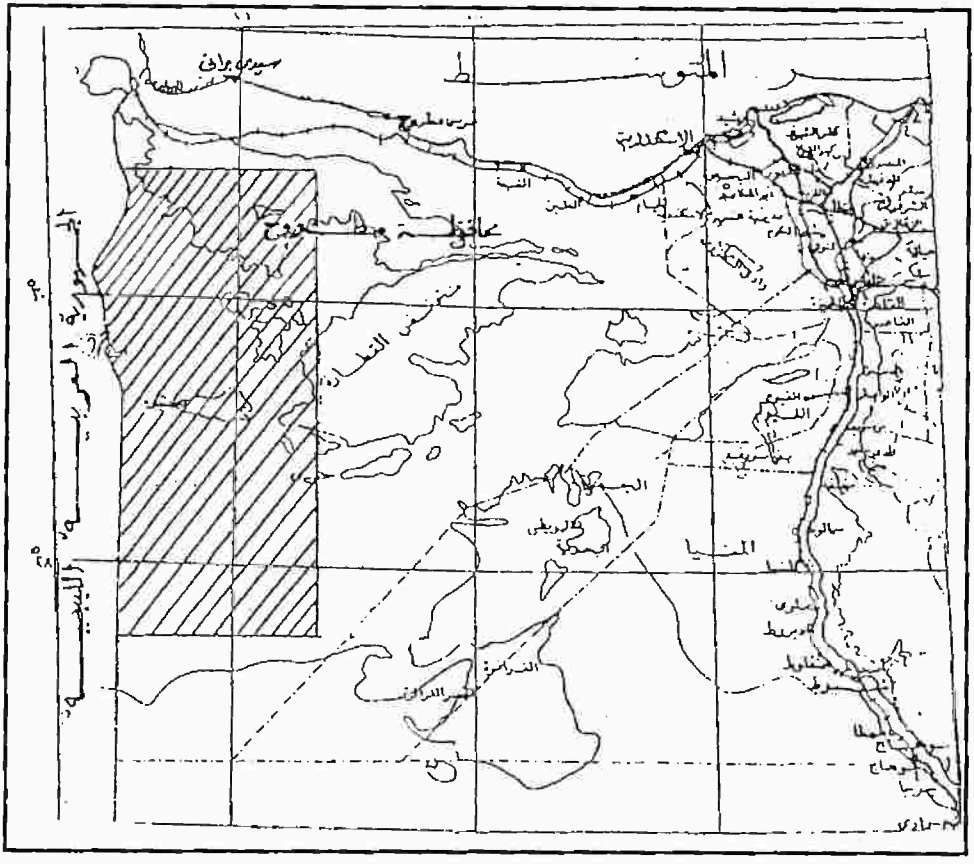

(شكل رقم ٢)

المشروع السوفيتى – الشركة العامة للبترول

مسلسل	اسم البئر	الاحداثيات		تاريخ بدء الحفر
		خط الطول	خط العرض	
١	سيوة - ١	٢٩ ٠٧ ١٨ . ٩٥	٢٥ ٢٥ ٥٠ . ٣٤	٦٩/٧/٢٢
٢	بحرين - ١	٢٨ ٤٧ ٥٧ . ٥٦	٢٦ ٣٣ ١١ . ٩٦	٧٠/٤/٢٢
٣	بحرين - ٢	٢٨ ٥٦ ١٢ . ٠٥	٢٦ ٢٩ ٣٥ . ٩١	٧٠/١٠/٥
٤	شمال غزالات - ١	٣٠ ٢٢ ٥٤ . ٣٣	٢٦ ٤٤ ٥١ . ٠٢	٧٠/٩/٤
٥	شرق فاجور - ١	٣٠ ٣٩ ٣١ . ٦٨	٢٦ ٠٧ ٢٧ . ٠٨	٧٠/١٢/٣
٦	جب عافيه - ٢	٢٩ ٣٥ ٣٢ . ٩٣	٢٦ ١١ ٤٧ . ٦٤	٧١/٣/٢١
٧	كحله - ١	٢٩ ٤١ ٤٦ . ٠١	٢٥ ٤٦ ٢٧ . ٢٢	٧١/٥/١٩
٨	كحله - ٢	٢٩ ٤٤ ٠٦ . ٠٦	٢٥ ٣٩ ١٠ . ٣٢	٧١/٦/٢٨
٩	زيتـون - ١	٢٩ ١٤ ٤٢ . ٦٠	٢٥ ٤٣ ٣١ . ٥٤	٧١/١٠/٢
١٠	عين حسين - ١	٢٩ ٢٧ ٤٤ . ٣٨	٢٦ ٤٤ ٥٥ . ٣٣	٧١/١٢/١٩
١١	البرصور - ١	٢٩ ٥٤ ٢٣ . ٨٢	٢٥ ٥٠ ٠٨ . ٦٣	٧٢/٣/١٧
١٢	كيفار - ١	٢٩ ٣١ ٤٧ . ٠٥	٢٦ ٥٧ ١٠ . ٨٦	٧٢/٥/١
١٣	دسوقى - ١	٢٨ ٢٢ ٨٣ . ٤٦	٢٥ ٥٦ ٣٦ . ٠٨	٧٢/٨/٢١
١٤	غراب - ١	٢٩ ٤٢ ١٠ . ٢٠	٢٦ ٥٠ ٥٥ . ٧٤	٧٢/١٠/١٩
١٥	شرق مبارك - ١	٢٩ ٥٠ ٣٨ . ٠١	٢٩ ٣٨ ١٢ . ٢٢	٧٣/١٢/١٦
١٦	شرق مبارك - ٢	٢٩ ٥١ ٥٨ . ٢٠	٢٩ ٤٦ ٠٩ . ٨٧	٧٤/١٠/٣
١٧	شرق مبارك - ٣	٢٩ ٥١ ٤٨ . ٠٠	٢٩ ٤٥ ١٦ . ٠٠	٧٥/٨/٩
١٨	شرق مبارك - ٤	٢٩ ٥٢ ٩٤ . ٠٠	٢٩ ٣٦ ٩٤ . ٠٠	٧٦/٤/١
١٩	رمـــاك - ١	٢٩ ٣٢ ٤٠ . ١٦	٢٩ ٠١ ٣٢ . ٦٣	٧٤/٦/١٤
٢٠	فيـاض - ١	٣٠ ٢١ ٠٦ . ١٤	٢٩ ٤٩ ٥٦ . ٩٣	٧٥/٤/٢٦

جدول رقم (١)

المشروع السوفيتى - الشركة العامة للبترول

مواقع الآبار الاستكشافية (٦٩- ١٩٧٥)

عبد الناصر - ماتييه

كان لانريكو ماتييه [1] رئيس مؤسسة إينى الإيطالية طموحا كبيرا للتعامل مع البترول فى منطقة الشرق الأوسط، بعيدًا عن العمالقة الكبار، الذى يقال إنه قد حاول الانضمام إلى هذا المجتمع دون جدوى. ووجد ماتييه فرصته أثر العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ وإغلاق قناة السويس، وما تعرضت له الشركات الكبرى، وبدء انحسار النفوذ البريطانى بالشرق الأوسط، مما خلق فراغا حاول ماتييه أن يملأه.

وقد وجد ماتييه فرصته الأولى مع شاه إيران فى عام ١٩٥٧، وبدأ حوارا مع إيران والشاه.. وكان الشاه فى حاجة ماسة إلى نصيب فى عائدات البترول أكبر من الذى يحصل عليه من الشركات الكبرى، واستطاع ماتييه أن يتوصل إلى وضع اتفاق غير مسبوق وصيغة جديدة عرفت باسمه فيما بعد (صيغة ماتييه)، وهى أكثر إنصافا للدولة المضيفة.

وقد ظهر ماتييه بالقاهرة مع الرئيس جمال عبد الناصر فى صيف عام ١٩٦٠ (مرفق صورة تاريخية)، وإن كنا لم نستدل عن كيفية الترتيب لهذا اللقاء، إلا أنه جاء فى إطار تعاون مأمول مع الجانب الإيطالى. وسرعان ما بدأت المباحثات فى روما فى أكتوبر ١٩٦٠ بين الدكتور عزيز صدقى رئيس مجلس الوزراء وانريكو ماتييه والتى انتهت بتوقيع اتفاقيتين للتسهيلات الائتمانية والبحث عن البترول بين البلدين فى أكتوبر عام ١٩٦١.

---

(١) «انريكو ماتييه» كان أول من أطلق تعبير «الأخوات السبع» على الشركات الكبرى (اكسون، موبيل، شيفرون، تكساكو، جلف، شل، وبريتش بتروليم) وكان هدفه وشغله الشاغل أن يؤمن لمؤسسة إينى وإيطاليا موردا من البترول العالمى، وبصفة خاصة على حصة من بترول الشرق الأوسط بصورة مستقلة عن شركات (الانجلو - ساكسون) وكان كثير الانتقاد للسياسات الاحتكارية لتلك الشركات.

وقد وجد «ماتييه» فى إيران ضالته المنشودة، بعد حصولها على أوضاع مميزة نوعا كنتيجة مباشرة لتأميم د. مصدق للبترول، وخلال ربيع عام ١٩٥٧ استطاع «ماتييه» أن يتوصل إلى ترتيب اتفاق غير مسبوق مع إيران وبموافقة الشاة، وبه تكون شركة بترول إيران الوطنية هى شريك إينى، وبمقتضى هذا الاتفاق تحصل إيران على ٧٥٪ من الأرباح فى حين تحصل «إينى» على ٢٥٪ محطما بذلك صيغة اتفاق المناصفة التقليدى الذى تعمل به الشركات الكبرى آنذاك، وقد سبب هذا الاتفاق المقترح الذى عرف فيما بعد عالميا «بصيغة ماتييه» قلقا شديدا بين أوساط البترول العالمية ولاقى معارضة ومقاومة قوية.. ولكن دون جدوى.. وبحلول إبريل ١٩٥٧ كان ماتييه قد وقع الاتفاق مع إيران.

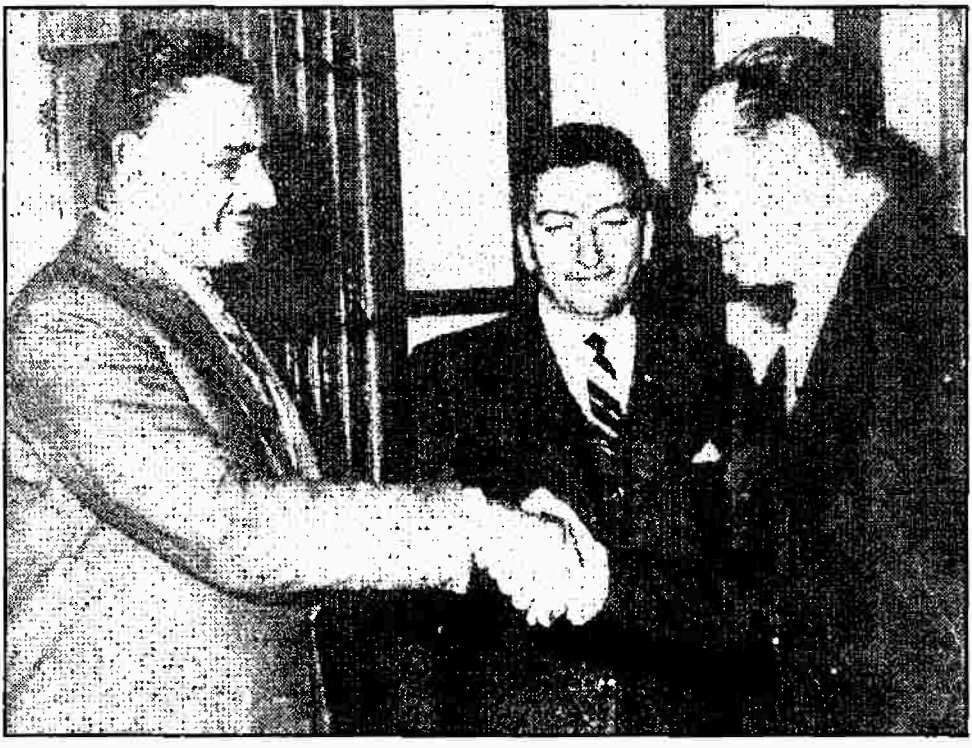

الرئيس جمال عبد الناصر و«انريكو ماتييه»
رئيس مؤسسة إينى الإيطالية والدكتور مهندس/ عزيز صدقى
وزير الصناعة والبترول والثروة المعدنية-القاهرة فى ١٩٦٠

اتفاقيتى التعاون مع الجانب الإيطالى

تم فى ١٩٦١/١١/١٤ توقيع اتفاقيتين بين الجمهورية العربية المتحدة ومؤسسة إينى الإيطالية، وبموجب الاتفاق الأول تقدم مؤسسة «إينى» إلى الجمهورية العربية المتحدة تسهيلات ائتمانية على هيئة مصانع ومعدات وأجهزة وخدمات فنية لتنفيذ عدد من المشروعات البترولية والبتروكيماوية الواردة فى برنامج السنوات الخمس للصناعة ويسدد القرض الائتمانى على ١٣ قسط نصف سنوى بفائدة ٤٪ سنويا، ويبدأ سداد الأقساط لكل مصنع بعد سنة من تاريخ وصول آخر شحنة من المعدات والأجهزة على أن يكون الدفع

إما نقدًا، أو فى صورة مواد بترولية من إنتاج الشركة الشرقية للبترول [1] التى تساهم فيها مؤسسة إينى بنسبة ٥٠٪ من رأسمالها.

كما يقضى الاتفاق الثانى بأن تقوم مؤسسة إينى الإيطالية بالبحث عن البترول الخام عن طريق الشركة الشرقية للبترول ومنحها امتيازًا للبحث عن البترول فى منطقتين جديدتين الأولى فى الدلتا وتشمل المنطقة الممتدة من فرع رشيد إلى قناة السويس وتقدر مساحتها بحوالى ٢٤ ألف كيلو متر مربع والمنطقة الثانية فى الصحراء الشرقية والبحر الأحمر وهى المنطقة الواقعة فى خليج الزيت أمام الطرف الجنوبى لشبه جزيرة سيناء بين الغردقة وجبل الزيت. وتقدر مساحتها بحوالى ١٧٥٠ كيلو متر مربع، على أن تتحمل المؤسسة الإيطالية «إينى» كافة نفقات البحث إلى أن يتم اكتشاف البترول وتتعهد المؤسسة بأن تنفق فى سبيل ذلك مبلغًا فى حدود ٢٠ مليون دولار خلال ١٢ سنة. وإذا لم توفق المؤسسة الإيطالية فى العثور على البترول، فإنها تتنازل لحكومة الجمهورية العربية المتحدة عن مناطق البحث دون أن تتحمل الحكومة أية أعباء أو إلزام بخسائر.

أى أن الجانب الإيطالى يتحمل وحده عبء المخاطرة. أما إذا وفقت المؤسسة فى العثور على البترول، تحصل حكومة الجمهورية العربية المتحدة على ٧٥٪ من صافى الأرباح السنوية. وتحصل المؤسسة على الـ ٢٥٪ الباقية، وكذلك الحق فى استرداد ٥٠٪ من المبالغ التى أنفقتها فى البحث عن البترول.

لقد كان لهذه الاتفاقية أهمية تاريخية ليس فقط بالنسبة لمصر ومؤسسة إينى الإيطالية، ولكن أيضا بالنسبة لكل المسرح الدولى المشتغل فى عالم البترول.

فقد أشرك «انريكو ماتييه» فى صيغته المشهورة لأول مرة - البلد المنتج فى إدارة نتائج نشاطات الاستكشاف والإنتاج البترولى وفى وضع برامج التقييم والتخطيط. **وبذلك يكون قد تجاوز نظامًا كان يحكم فى تلك الفترة العلاقات بين شركات البترول الأجنبية والدول المنتجة وسابقا لأوانه فى ريادة عادلة للطرفين.**

---

(١) تأسست عام ١٩٥٧ مع الجانب الإيطالى ممثلا فى الشركة «الدولية للزيت المصرى» المسجلة فى بنما. وتملكها شركة أجيب الإيطالية وهى بدورها تكون مع الشركات الإيطالية الأخرى مجموعة إينى (ENI) وهى الهيئة القومية الإيطالية للهيدروكربونات. والتى تعمل على المستوى الدولى فى النشاطات المكملة للاكتشافات والإنتاج البترولى مثل الهندسة البترولية والتخطيط وآفاق النشاط الصناعى والمرافق الصناعية والمدنية وهى تتواجد حاليا فى أكثر من ٢٥ دولة بقارات العالم.

ولكى نكون منصفين فإن تفكير«ماتييه» قد انعكس أيضًا فى وقت مبكر (قبل اتجاهه إلى إيران والتوقيع معها على هذه الصيغة فى أبريل١٩٥٧)، وذلك فى الاتفاقية التى تمت لتكوين الشركة الشرقية للبترول مشاركة مع الجانب المصرى فى فبراير١٩٥٧،كصورة من أول صور المشاركة تمت من جانب الإيطاليين مع العالم الخارجى.

وكان من نتاج وثمار هذا الاتفاق (وفى أقل من عامين) أن استطاعت مصر أن توقع ثلاث اتفاقيات امتياز (بنظام المشاركة لأول مرة) [1] مع مؤسسة إينى الإيطالية، وشركة فيليبس الأمريكية، وشركة بان أمريكان وذلك فى الربع الأخير من عام ١٩٦٣.

الاتفاقيات البترولية

الفترة ٥٢ - ١٩٧٠

مع بداية الثورة فى عام ١٩٥٢، كان النظام السارى فى عقود البحث عن البترول واستغلاله بالبلاد هو «**نظام الامتيازات**»، حيث تم الترخيص لشركة كونورادا المتحدة للبترول (صحارى للبترول) فى ٣ فبراير ١٩٥٤ للبحث عن البترول فى الصحراء الغربية، وكذلك للشركة العامة للبترول فى ١٣ يوليو ١٩٥٧ فى مناطق الصحراء الشرقية وسيناء طبقًا لهذا الأساس.

وقد تطور هذا النظام إلى أول شكل من أشكال عقود المشاركة يظهر فى مصر، وهو العقد الذى وقع مع الشركة الشرقية للبترول فى٥يناير١٩٥٩فى مناطق سيناء وخليج السويس.

فى عام ١٩٦٣ بدأ تطبيق نظام «**عقود المشاركة**» بالكامل حيث تم توقيع العقود الثلاثة الجديدة المشهورة.

الدولية للزيت المصرى فى ٦٣/٩/١٠ - الدلتا وخليج السويس

فيليبس «الأمريكية» فى ٦٣/٩/٢٥ الصحراء الغربية

بان أميريكان للزيت فى ٦٣/١٠/٢٣ الصحراء الغربية

(١) باب تطور التشريعات والاتفاقيات البترولية فى مصر

عقود الامتياز الثلاثة الجديدة (١٩٦٣)

(نظام المشاركة)

الدولية للزيت المصرى: وقع هذا العقد فى ١٩٦٣/٩/١٠ مع ممثلى الشركة الدولية للزيت المصرى «أيوك» (I.E.O.C) والتى تملكها مؤسسة إينى الإيطالية؛ ويشمل الامتياز **منطقة الدلتا الممتدة بين قناة السويس شرقا وفرع رشيد غربا، ومنطقة خليج الزيت بالبحر الأحمر**، ومساحة مناطق الامتياز تبلغ حوالى ٣٨ ألف كيلو متر مربع، ويقضى الاتفاق بأن تقوم «الشركة الدولية للزيت المصرى» بنقل الامتياز عند اكتشاف البترول إلى الشركة الشرقية للبترول [١]، التى ظلت تمارس أنشطتها فى سيناء وخليج السويس حتى جاء الاحتلال الإسرائيلى عام ١٩٦٧.

هذا وقد حققت الدولية فى عام ١٩٦٦ أول اكتشاف للغازات الطبيعية فى حقل أبو ماضى [٢] بمنطقة دلتا النيل.

لاشك أن الاكتشاف الأول الذى تحقق فى عام ١٩٦١ فى مياه خليج السويس (بلاعيم البحرى) والاكتشاف الثانى فى عام ١٩٦٦ لمخزون الغاز الطبيعى فى منطقة أبو ماضى بوسط الدلتا، بالتعاون المثمر الناجح مع الجانب الإيطالى كانت نقطة تحول أساسية فى تقدير الطاقة البترولية والغازية لمصر بصفة عامة، وبصفة خاصة مع شركة «أجيب» الإيطالية، التى تعاظمت استثماراتها فى مصر وكونت فى مرحلة أخرى فيما بعد (عام ١٩٧٨) شركة جديدة وهى شركة بترول بلاعيم (بتروبل) [٣].

---

(١) تمثل وضع الشركة الشرقية والتى تساهم فيها الهيئة المصرية للبترول بـ ٥٠٪ مع الجانب الإيطالى، فى الشركة المشتركة التى يتم تكوينها للقيام بالعمليات فى حالة نجاح أعمال الاستكشاف.

(٢) فى مرحلة أخرى عام ١٩٧٥ قامت كل من الهيئة المصرية العامة للبترول والشركة الدولية للزيت المصرى بإنشاء شركة بترول الدلتا (ديلبكو) لتنمية هذا الحقل.

(٣) مع عودة سيناء إلى مصر بموجب معاهدة جنيف، أبرمت أجيب الحكومة المصرية اتفاقية جديدة فى ٣٠ مارس ١٩٧٨، حيث تم دمج الشركة الشرقية للبترول وشركة الدلتا للبترول (ديلبكو) لتكوين شركة جديدة هى بترول بلاعيم (بتروبل) تملك الهيئة المصرية العامة للبترول ٥٠٪ والدولية للزيت المصرى «أيوك» ٥٠٪ من تلك الأسهم، لتقوم الشركة الجديدة بإدارة عقود الاستغلال الأثنى عشر فى سيناء (التى كانت تديرها الشركة الشرقية)، كما تقوم بإدارة عقد استغلال أبو ماضى (الذى كانت تديره شركة الدلتا للبترول).

شركة فيليبس الأمريكية: وقع هذا العقد فى ١٩٦٣/٩/٢٥ وتشمل مناطق الامتياز، برج العرب، مطروح، فاغور، بالصحراء الغربية، ويشمل القطعة الممتدة من فرع رشيد عبر الصحراء الغربية إلى الحدود الليبية، على طول شاطئ البحر الأبيض بما فى ذلك المياه الساحلية، وتبلغ مساحتها ٩٦ ألف كيلو متر مربع بما يمثل حوالى ١٣,٧٪ من المساحة الكلية للصحراء الغربية وعلى الوضع الذى صدر به القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٣ المنشور بالوقائع المصرية [١]، هذا وقد أسفرت جهود شركة «فيليبس» عن اكتشاف حقل العلمين فى ديسمبر ١٩٦٦.

وقد تأسست الشركة المشتركة بترول الصحراء الغربية «ويبكو» بين «فيليبس» والهيئة المصرية العامة للبترول فى١٧مارس عام١٩٦٧للقيام بالعمليات طبقا للاتفاقية المبرمة.

هذا وقد أثمرت جهود ويبكو/ فيليبس عن اكتشاف حقول أم بركة عام ١٩٦٩، أبو قير البحرى عام ١٩٦٩، يدما عام ١٩٧١ إلى جانب حقول بترولية أخرى فى مرحلة تالية[٢].

هذا ويمكننا أن نوجز النجاحات التى حققتها شركة فيليبس خلال المرحلة ١٩٧١/٦٣ كما يلى:

١ - **تحقيق أول كشف تجارى للزيت لأول مرة بالصحراء الغربية (حقل العلمين عام ١٩٦٦).**

٢ - تحقيق أول كشف تجارى للزيت فى القطاع المترامى غربا من الصحراء الغربية باكتشاف الشركة حقل أم بركة عام ١٩٦٩.

٣ - إنشاء أول خط أنابيب وأول ميناء لتخزين وشحن الزيت الخام فى الصحراء الغربية بمنطقة العلمين ومرسى الحمراء بالمشاركة مع هيئة البترول عام ١٩٦٨.

---

(١) طبقا للقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦٣ الذى صدر بتوقيع السيد/ الرئيس جمال عبد الناصر والمنشور بالوقائع المصرية فى ١١ نوفمبر ١٩٦٣ العدد (٢٥٨) والمرفق صورته فى ملحق الوثائق رقم (١١).

(٢) حقول مليحة عام ٧٢. خبرى عام ١٩٨٩، كلابشة عام ١٩٩٠، وقد تخلت فيليبس عن منطقة أبو قير البحرية للهيئة بعد حفر البئر (أبو قير - ٣) عام ١٩٧٣ وهو ما سنتناوله تفصيلا مع نشاط شركة ويبكو فى مرحلة أخرى قادمة.

٤ - اكتشاف تواجد الغاز الطبيعى لأول مرة فى مياه البحر الأبيض المتوسط شمال مدينة الإسكندرية عام ١٩٦٩ .

ولا شك أن النجاحات التى تمت بالصحراء الغربية كان لها أثر إيجابى وفعال فى تسقيع المنطقة كما يقولون وإقبال الشركات العالمية لمزيد من الاستثمارات فى نشاط البحث والاستكشاف وهو الوضع الذى أثمرت نتائجه فى مراحل متتالية عن وضعنا الحاضر.

شركة «بان أمريكان مصر للبترول» : (أموكو)[١]

تم توقيع هذا العقد فى ٢٣ /١٠/ ١٩٦٣ وتشمل الاتفاقية الصادرة فى ٦٤/١/٧ بالقانون ١٥٤ لسنة ٦٣ منطقة الامتياز بالصحراء الغربية والفيوم ، وتلا ذلك الاتفاقية الثانية الموقعة فى ٢١ مارس ١٩٦٤ الاتفاقية الصادرة بموجب القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٤ منطقة امتياز خليج السويس وبتحقيق الاكتشاف الأول وهو حقل (المرجان) تأسست شركة بترول خليج السويس (جابكو) فى ٣١ يوليو ١٩٦٥ كشركة مشتركة للقيام نيابة عن الشريكين بعمليات البحث عن البترول وإنتاجه فى خليج السويس ، وبعدها الاتفاقية فى ٣٠ سبتمبر ١٩٦٩ الصادرة بالقانون ٨٨ لسنة ١٩٦٩ والتى شملت منطقة الامتياز بالصحراء الغربية ووادى النيل .

وفى مرحلة أخرى اندمجت هذه الاتفاقيات الثلاث وسميت (بالاتفاقيات المندمجة) وهى الصادرة بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٦ وتاريخ سريانها اعتبار من أول يوليو ١٩٧٥ .

---

(١) تغير اسم شركة (بان أمريكان مصر للبترول) فى عام ١٩٦٩ إلى شركة أموكو للزيت (ج .م .ع.) طبقا لما تم مع الشركة الأم بشيكاجو بولاية إلينوى بالولايات المتحدة الأمريكية التى تغير اسمها فى عام ١٩٦٩ من (أمريكان انترناشيونال أويل كومبانى) إلى شركة (أموكو أنترناشيونال أويل كومبانى) . حيث كان يطلق اسم أموكو – من قبل - على بعض المؤسسات التابعة للشركة الأم والتى تقع مقار أعمالها فى أوروبا وأفريقيا وأستراليا والشرق الأقصى .

اكتشاف حقل المرجان

بحصول شركة (أموكو) على ترخيص البحث عن البترول تحت مياه خليج السويس فى عام ١٩٦٤ ، وعند توقيع العقد دفعت للشركة العامة للبترول مليون دولار نظير الحصول على المساحة السيزمية البحرية التى قامت بها الشركة بواسطة السفينة بكر ، وأعادت شركة أموكو دراسة هذه المساحة وتعاقدت فى نفس الوقت مع شركة (وسترن جيوفيزيكال) على إجراء مسح جوى مغناطيسى لمنطقة خليج السويس .

وقامت الشركة فى صيف ١٩٦٤ بالحفر البحرى للبئرين الأول والثانى بالقرب من ميناء رأس غارب وكانا جافين ثم حددت الشركة الموقع الثالث بالقرب من شاطىء سيناء فى اتجاه جبل الطور (طور بانك - ١) والذى أنتج من طبقتى بلاعيم وكريم[١] وليصبح هذا الاكتشاف بعد تنميته حقل المرجان .

ومع نهاية عام ١٩٦٧ استكملت (جابكو) برنامج المسح السيزمى فى خليج السويس بطول حوالى ٤٥٠٠ كيلو متر ، وكذلك الصحراء الغربية بطول حوالى ١٠ آلاف كيلو متر ، وفى نهاية الستينات ونتيجة لتعرض الجانب الشرقى لخليج السويس لظروف العدوان عام ١٩٦٧ ، كثفت الشركة عمليات الاستكشافات بمناطق الامتياز بالصحراء الغربية والتى بلغت مساحتها حوالى ٣٣,٥ ألف كيلو متر مربع ، وقد حققت أموكو (جابكو) أول كشف لها للغاز فى أبو الغراديق (١) بالصحراء الغربية فى أكتوبر ١٩٦٩ فى طبقة الكريتاسى العلوى البحرية وأبو رواش[٢] (١٣٤٥٥ قدم) .

وفى تطور آخر ، شهد عام ١٩٧٠ أول تطبيق لنظام (اقتسام الإنتاج) فى ١٩٧٠/٥/١٦ بتوقيع عقد شركة شمال سومطرة (نوسوديكو) للبحث عن البترول واستغلاله فى منطقة جنوب غارب ، وهى منطقة بحرية مساحتها ١٠٠ كيلو متر مربع ، وقد نصت الاتفاقية على أن تتنازل الهيئة المصرية العامة للبترول (عند الاكتشاف التجارى)

---

(١) بعد أكثر من ٢٠ عاما تم اكتشاف الزيت الخام بالبئر مرجان ١٢٠ - ٢٠٨ والذى أنتج من طبقة الروديس لأول مرة وذلك فى عام ١٩٨٨ .

(٢) نتيجة للجهود المكثفة فى عام ١٩٧١ تم اكتشاف الزيت الخام بطبقتى أبى الرواش (٢) و (هـ) ، والغاز الطبيعى بطبقتى البحرية والخريطة وذلك فى البئر (أبو الغراديق - ٣) ليكون أول اكتشاف للزيت الخام بشركة جابكو بالصحراء الغربية وفى مرحلة أخرى حققت الشركة نجاحات أخرى فى أواخر السبعينات ومنتصف الثمانينات باكتشاف الحقول التى تعرف الآن باسم الرزاق ، وأبو الغراديق .

عن حقوقها والتزاماتها إلى الشركة العامة للبترول ، كما تتنازل نوسوديكو أيضا عن جميع الحقوق والالتزامات الخاصة بالعقد إلى شركة جديدة (ابيديكو اليابانية) فيما بعد .

ويوضح الجدول رقم (٢) موجزًا للاتفاقيات التى تمت فى هذه الفترة .

م	نوع الاتفاقيات	الشركة	الجنسية	المنطقة
١	الامتيازات	كونورادا المتحدة للبترول ١٩٥٤/٢/٣	أمريكية	الصحراء الغربية (٢٠٠ ألف كيلو متر مربع)
٢	الامتيازات	العامة للبترول ١٩٥٧/٧/١٣	مصرية	الصحراء الشرقية وسيناء
٣	مشاركة	الشركة الشرقية ١٩٥٩/١/٥	مصرية - إيطالية	سيناء وخليج السويس
٤	مشاركة	الدولية[١] ١٩٦٣/٩/١٠	إيطالية	الدلتا ، الصحراء الشرقية والبحر الأحمر
٥	مشاركة	فيليبس ١٩٦٣/٩/٢٥	أمريكية	الصحراء الغربية
٦	مشاركة	بان أمريكان للزيت ١٩٦٤/١٠/٢٣	أمريكية	الصحراء الغربية
٧	مشاركة	بان أمريكان للزيت[٢] ١٩٦٤/٣/٢١	أمريكية	خليج السويس
٨	مشاركة	بان أمريكان للزيت ١٩٦٩/٩/٣٠	أمريكية	الصحراء الغربية ووادى النيل
٩	اقتسام الإنتاج	شمال سومطرة (نوسوديكو)[٣] ١٩٧٠/٥/١٦	أندونيسية	الصحراء الشرقية

جدول رقم (٢)

(١) تقوم مؤسسة إينى الإيطالية بالبحث عن البترول عن طريق الشركة الشرقية للبترول .

(٢) تغير الاسم فى ١٩٦٩ إلى شركة أموكو للزيت .

(٣) (ابيديكو) اليابانية فيما بعد .

نشاط الحفر الاستكشافى

١٩٥٢ - ١٩٧٠

استأنفت الشركات الأجنبية[١] نشاط الحفر الاستكشافى بالبلاد اعتبارًا من عام ١٩٥٤ ، فقد سارعت الحكومة فى أول يناير ١٩٥٣ بإصدار القانون ٦٦ لسنة ١٩٥٣ بجعل الميدان مفتوحًا أمام الشركات الأجنبية والمصرية على السواء .

وقد تم حفر ٢٠٢ بئرًا استكشافيا خلال هذه الحقبة (١٩٥٢ - ١٩٧٠) ، إلا أنه حتى عام ١٩٦٠ ظل العمل (محصورًا) بالمناطق التقليدية والتى سبق التركيز عليها وذلك بالصحراء الشرقية وسيناء . حيث تم حفر ٢٤ بئرًا تمثل حوالى ١١,٩٪ من إجمالى النشاط، وقد تركز الدخول للمناطق الجديدة ، وهى الدلتا والصحراء الغربية والبحر الأبيض بصورة ملحوظة فيما بعد عام ١٩٦١ ، مع عقد اتفاقيات الامتيازات الجديدة مع الدولية . فيليبس وأموكو، حيث بلغ عدد الآبار الاستكشافية التى تم حفرها خلال تلك الفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٠) ١٧٨ بئرا تمثل ٨٨,١٪ من كامل الحقبة (٥٢ - ١٩٧٠) ويوضح الجدول رقم (٣) وكذلك الشكل رقم (٣) مدى تكثيف النشاط فيما بعد ١٩٦١ .

الفترة	١٩٥٢ - ١٩٦٠		١٩٦١ - ١٩٧٠		١٩٥٢ - ١٩٧٠	
المنطقة / البداية	عدد الآبار	الأقدام المحفورة	عدد الآبار	الأقدام المحفورة	عدد الآبار	الأقدام المحفورة
الصحراء الشرقية	٣	١٤٧٧٩	٤٢	٢٦٦٨٠١	٤٥	٢٨١٥٨٠
سيناء	٢١	١٥٧٦٦٣	١٨	١٢٥٨٥٧	٣٩	٢٨٣٥٢٠
خليج السويس (١٩٦١)	-	-	٢٨	٢٣٦١٤٣	٢٨	٢٣٦١٤٣
البحر الأحمر (١٩٦٦)	-	-	١	٤٢٠٠	١	٤٢٠٠
صحراء غربية (١٩٦٣)	-	-	٦٤	٦٧٤٧٢٤	٦٤	٦٧٤٧٢٤
الدلتا (١٩٦٦)	-	-	٢٠	٢١٧٣٥٣	٢٠	٢١٧٣٥٣
البحر الأبيض	-	-	٥	٥٩٥٢٣	٥	٥٩٥٢٣
جملة	٢٤	١٧٢٤٤٢	١٧٨	١٥٨٤٦٠١	٢٠٢	١٧٥٧٠٤٣

جدول رقم (٣)

(١) توقفت الشركات الأجنبية بالبلاد عن أعمال البحث والاستكشاف خلال الفترة ١٩٤٩ - ١٩٥٣ إثر صدور قانون المناجم والمحاجر رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٨ الذى كان ينص على (أن يصدر عقد الاستغلال لشركة مصرية مساهمة أو تحت التأسيس) .

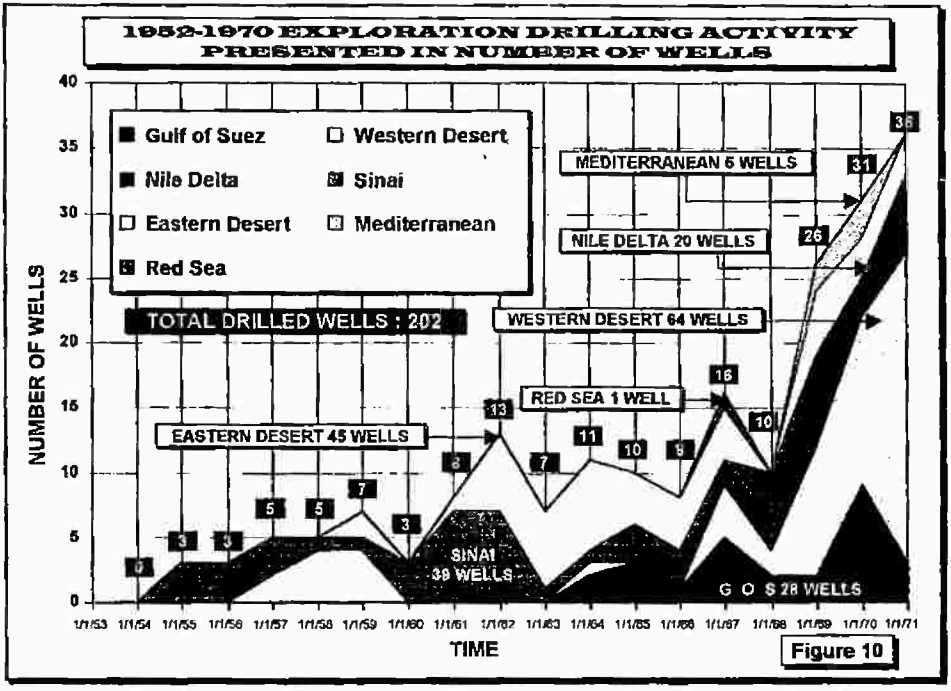

(Ref Expl , Prod & Reserves in Egypt (1886-1997), Ministry of Petroleum-El Ahram Press, Oct. 1998-Page 18)

الشكل رقم (٣)
الدخول فى مناطق جديدة وتعاظم
نشاط البحث والاستكشاف اعتبارًا من عام ١٩٦١

وقد تعاظمت أعمال الحفر الاستكشافى بصفة خاصة فى الصحراء الغربية كمنطقة جديدة حيث تم حفر ٦٤ بئرًا استكشافية خلال السنوات ١٩٦١ - ١٩٧٠ بنسبة ٣١.٧٪ من إجمالى النشاط ويوضح الشكل رقم (٤) توزيع الآبار التى تم حفرها فى مناطق البلاد المختلفة .

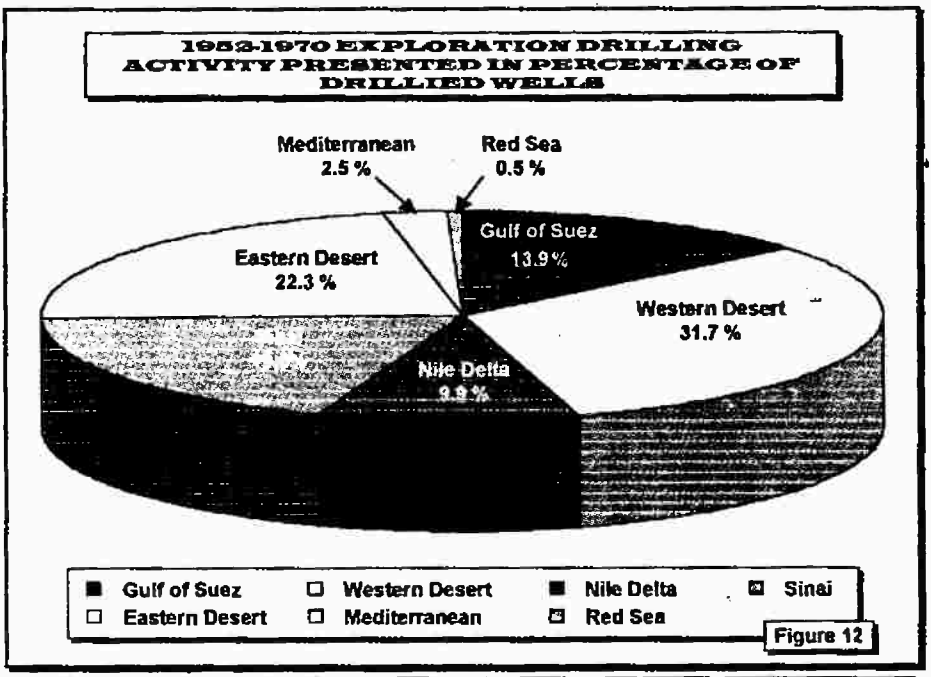

(Ref. Expl., Prod. & Reserves in Egypt (1886-1997), Ministry of Petroleum-El Ahram Press, Oct. 1998-Page 20)

الشكل رقم (٤)
نسبة توزيع الآبار الاستكشافية
خلال الحقبة ٥٢ – ١٩٧٠ بمناطق البلاد المختلفة

هذا وقد تم تحقيق اكتشافات للزيت والغاز فى ٣٥ بئرا من إجمالى ٢٠٢ بئر تم حفرها خلال الفترة (١٩٥٢ - ١٩٧٠) منها للزيت الخام ٢٧ بئرا ، ٨ آبار للغاز الطبيعى (لأول مرة بالبلاد) فإلى جانب المناطق التقليدية تحقق الآتى بمناطق جديدة :

- أول بئر للزيت الخام بالصحراء الغربية فى نوفمبر ١٩٦٦ بشركة فيليبس وذلك من طبقة الكريتاسى السفلى (١٤٤٠٥ قدم) .
- أول بئر مكتشفة بالبلاد للغاز الطبيعى فى أبو ماضى بدلتا النيل فى يونيو ١٩٦٧ بشركة الدولية للزيت المصرى من طبقة البليوسين (١١٦٠٨ قدم) بعدها حققت الدولية للزيت النجاح فى ٥ آبار أخرى خلال الأعوام ٦٧ - ١٩٦٩ .

- أول بئر مكتشفة للغاز الطبيعى بالبحر الأبيض المتوسط فى أبو قير فى يوليو ١٩٦٩ بشركة فيليبس من طبقة أبو ماضى (١١٤٩٢ قدم) .
- أول بئر مكتشفة للغاز الطبيعى بالصحراء الغربية فى أبو الغراديق فى أكتوبر ١٩٦٩ بشركة أموكو من طبقة الكريتاسى العلوى ، بحرية وأبو رواش (١٣٤٤٥ قدم) .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن أعمال التنمية فى حقول الغاز الجديدة المكتشفة الواردة أعلاه ظلت سارية ولم توضع على الإنتاج فى نهاية الفترة (١٩٧٠) .

هذا ويوضح الجدول رقم (٤) موجزا لأعمال الحفر الاستكشافى فى خلال تلك الفترة، كما يوضح الشكل رقم (٥) نسبة النجاح المحققة عبر تلك السنوات .

أعمال الحفر الاستكشافى

١٩٥٢ - ١٩٧٠

	المنطقة	الأقدام المحفورة		عدد الآبار المحفورة		تحقيق الاكتشافات (عدد الآبار)	
١	الصحراء الشرقية	٢٨١٥٨٠	٪١٦,٠	٤٥	٪٢٢,٣	١١	٪٢٤,٤
٢	سيناء	٢٨٣٥٢٠	٪١٦,١	٣٩	٪١٩,٣	٧	٪١٧,٩
٣	خليج السويس	٢٣٦١٤٣	٪١٣,٤	٢٨	٪١٣,٩	٦	٪٢١,٤
٤	البحر الأحمر	٤٢٠٠	٪٠,٢	١	٪٠,٥	–	–
٥	الصحراء الغربية	٦٧٤٧٢٤	٪٣٨,٤	٦٤	٪٣١,٧	٤	٪٦,٣
٦	الدلتا	٢١٧٣٥٣	٪١٢,٤	٢٠	٪٩,٩	٦	٪٣٠
٧	البحر الأبيض	٥٩٥٢٣	٪٣,٤	٥	٪٢,٥	١	٪٢٠
	الإجمالى	١٧٥٧٠٤٣	٪١٠٠	٢٠٢	٪١٠٠	٣٥	٪١٠٠

جدول رقم (٤)

* توقف أعمال الحفر الاستكشافى فى أعوام ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ .

الرئيس جمال عبد الناصر يستعرض نشاط البترول (١٩٦٨)

ويصاحبه السيد الدكتور مهندس/ عزيز صدقى وزير الصناعة والبترول والثروة المعدنية والسيد الفريق مهندس / أحمد كامل البدرى رئيس مؤسسة البترول

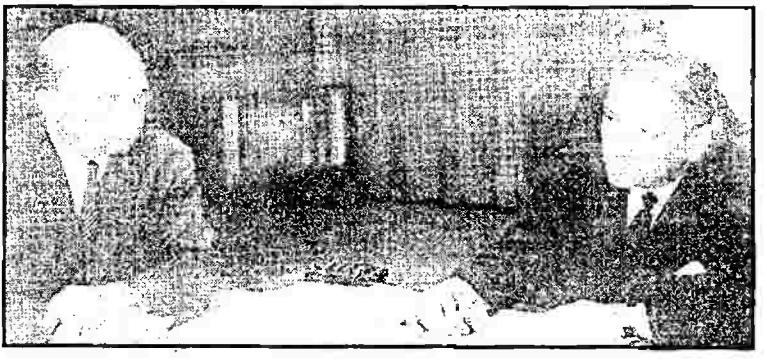

السيد الدكتور مهندس / عزيز صدقى – وزير الصناعة والبترول والثروة المعدنية

يعلن عن إكتشاف حقل أبو قير للغازات الطبيعية فى يوليو ١٩٦٩

فى حضور السيد المهندس على والى رئيس مؤسسة البترول آنذاك (وزير الدولة للبترول فى بداية السبعينات)

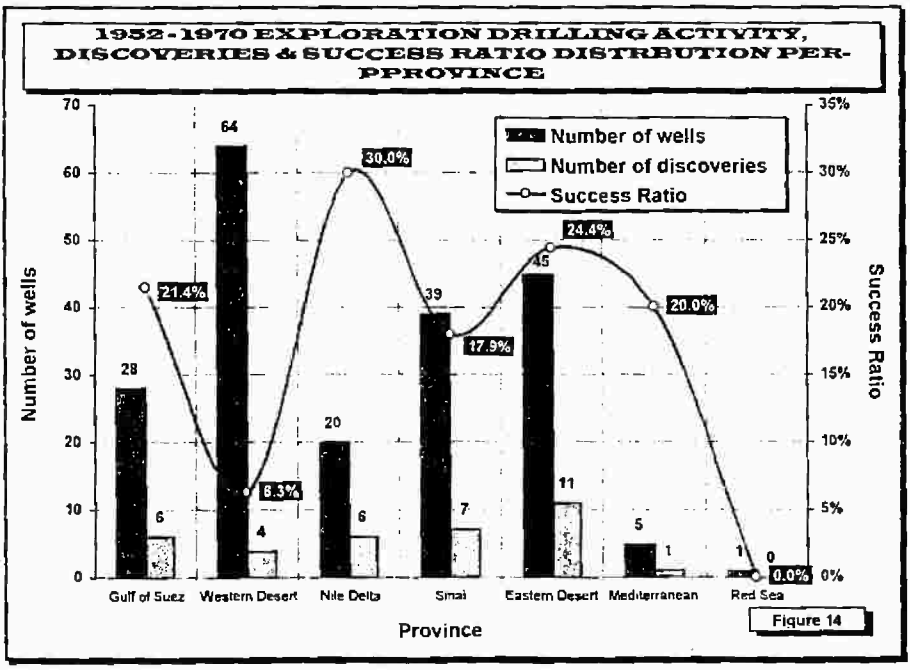

الشكل رقم (٥)

نسبة النجاح فى أعمال الاستكشاف عبر المرحلة ١٩٦١ – ١٩٧٠

حقول البترول الجديدة المكتشفة خلال المرحلة (١٩٥٢ - ١٩٧٠)

نتيجة لنشاط الحفر الاستكشافى خلال تلك الفترة على الوضع الذى سبق عرضه وتحقيق النجاح فى عدد ٣٥ بئرا من إجمال ٢٠٢ بئر بمناطق البلاد المختلفة ، أسفرت عن ٢٣ حقلا جديدا للبترول لعل أهمها البلاعيم بحرى (١٩٥٥) وبحرى (١٩٦١) وأبو ماضى (١٩٦٧) لدى بتروبل ، المرجان (١٩٦٥)، وأبو الغراديق (١٩٦٩) لدى شركة جابكو ، بكر وكريم (١٩٥٨) وعامر (١٩٦٥) لدى الشركة العامة ، والعلمين (١٩٦٦) وأبو قير (١٩٦٩) لدى شركة ويبكو ، ويوضح الجدول رقم (٥) موجزا للحقول الجديدة المكتشفة بمناطق البلاد .

م	الحقول المكتشفة	الآبار المكتشفة	المنطقة	الشركة	سنة الاكتشاف
١	بلاعيم بحرى	١	خليج السويس	بتروبل	١٩٦١
٢	رأس غارة	١		بتروبل	١٩٦٤
٣	المرجان	١		جابكو	١٩٦٥
٤	يوليو	١		جابكو	١٩٦٦
٥	الأمل	٢		جابكو	١٩٦٦
٦	أبو الغراديق	١	الصحراء الغربية	جابكو	١٩٦٩
٧	العلمين	١		ويبكو	١٩٦٦
٨	أم بركة	١		ويبكو	١٩٦٨
٩	أبو ماضى	٤	الدلتا	بتروبل	١٩٦٧
١٠	القرعة	١		بتروبل	١٩٦٩
١١	أبو رديس	٢	سيناء	بتروبل	١٩٥٧
١٢	بلاعيم برى	٣		بتروبل	١٩٥٥
١٣	سدرى	١		بتروبل	١٩٥٩
١٤	فيران	١		بتروبل	١٩٦٢
١٥	روديس	١		بتروبل	١٩٦٤
١٦	بكر	١	الصحراء الشرقية	العامة	١٩٥٨
١٧	كريم	١		العامة	١٩٥٨
١٨	عامر	٢		العامة	١٩٦٤
١٩	شقير	١		العامة	١٩٦٦
٢٠	أم اليسر	٢		العامة	١٩٦٨
٢١	العيون	١		العامة	١٩٦٨
٢٢	رحمى	٤		العامة	١٩٦٠
٢٣	أبو قير	١	البحر الأبيض	ويبكو	١٩٦٩

جدول رقم (٥)

حقول البترول المكتشفة خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٠

الإنتاج من الزيت الخام

١٩٥٢ - ١٩٧٠

لقد حققت الشركات الأربع العاملة بمصر فى هذه المرحلة وهى العامة ، جابكو ، بتروبل ، ويبكو ، - كما سبق أن أوضحنا - ٣٥ اكتشافاً لعدد ٢٣ حقلاً بترولياً جديداً، بما أمكن معه أن يرتفع إنتاج الزيت الخام بالبلاد من حوالى ٢,٤ مليون طن عام ١٩٥٢ إلى حوالى ١٦,٤ مليون طن عام ١٩٧٠ ، وبإجمالى الفترة (١٩ عاما) حوالى ٩٨,٦ مليون طن ، ويوضح الجدول رقم (٦) والشكل رقم (٦) تطور إنتاج الزيت الخام خلال هذه المرحلة ، ومنه يتضح أن الخمس سنوات الأولى قد شهدت انخفاضاً فى الإنتاج ، بعدها بدأت زيادة طفيفة فى عام ١٩٥٨ وحيث بلغ إجمالى الإنتاج فى العشر سنوات الأولى حوالى ٢٦ مليون طن فقط ، بما يعكس تماماً أن الأمر يجئ دائماً مرتبطاً بالقدرة على جذب الاستثمارات وإبرام الاتفاقيات ، وهو ما تحقق فى بداية الستينات .

الوحدة : مليون طن

السنوات	الزيت الخام	السنوات	الزيت الخام
١٩٥٢	٢,٤٠	١٩٦٢	٤,٧٠
١٩٥٣	٢,٤٠	١٩٦٣	٥,٦٠
١٩٥٤	٢,٠٠	١٩٦٤	٦,٤٠
١٩٥٥	١,٨٠	١٩٦٥	٦,٥٠
١٩٥٦	١,٨٠	١٩٦٦	٦,٣٠
١٩٥٧	٢,٤٠	١٩٦٧	٥,٦٠
١٩٥٨	٣,٢٠	١٩٦٨	٨,٦٠
١٩٥٩	٣,١٠	١٩٦٩	١٢,٣٠
١٩٦٠	٣,٣٠	١٩٧٠	١٦,٤
١٩٦١	٣,٨٠		
جملة	٢٦,٢٠	جملة	٧٢,٤٠
إجمالى الفترة (١٩٥٢ - ١٩٧٠)			٩٨,٦٠

جدول رقم (٦)

إنتاج الزيت الخام فى مصر خلال السنوات (١٩٥٢ - ١٩٧٠)

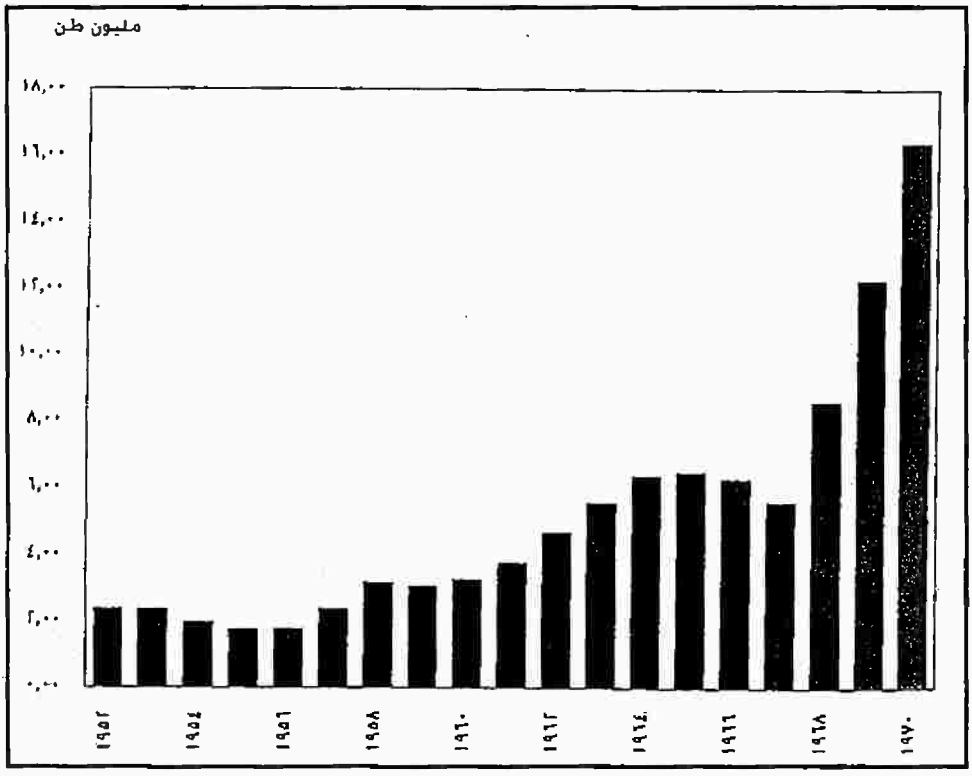

الشكل رقم (٦)

إنتاج الزيت الخام فى مصر ١٩٥٢ – ١٩٧٠

الاحتياطى من الزيت الخام

١٩٥٢ - ١٩٧٠

لقد بدأت هذه المرحلة برصيد للاحتياطى المتبقى حوالى ٢٨ مليون طن فقط من الزيت الخام وذلك فى أول يناير ١٩٥٢ ، وبفرض عدم تحقيق أية اكتشافات جديدة يكون قد استهلك هذا الاحتياطى تماما كإنتاج تحتاج إليه البلاد وذلك خلال ٩ سنوات فقط أى حتى عام ١٩٦٣ وكما يوضحه الشكل رقم (٧) ، إلا أنه كنتيجة مباشرة لعقد الاتفاقيات وأعمال البحث والاستكشاف وكذلك التنمية فقد أضيف إلى هذا الاحتياطى المشار إليه أعلاه فى بداية المدة حوالى ٢٧٩ مليون طن من الزيت الخام ، بالإضافة إلى حوالى ٤٩ مليون طن من الغاز ليصبح إجمالى الاحتياطى المضاف من الزيت الخام والغاز حوالى ٣٢٨ مليون طن .

هذا وقد بلغ الإنتاج من الزيت الخام خلال الـ ١٩ عاما حوالى ٩٩ مليون طن ليتبقى فى نهاية المدة احتياطى[1] قدره حوالى ٢٥٧ مليون طن (٢٠٨ مليون طن زيت خام، ٤٩ مليون طن غاز) أى أنه قد زاد بأكثر من تسعة أضعاف عن بداية المدة رغم تعاظم الاحتياجات السنوية للزيت الخام الذى زادت من ٢,٤ مليون طن عام ١٩٥٢ إلى حوالى ١٦,٤ مليون طن عام ١٩٧٠ .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة الملحوظة فى الاحتياطى المتبقى (كما يوضح الشكل رقم ٧) فى عام ١٩٦٠ من ٨٧ مليون طن إلى ١٤٥ مليون طن ترجع بالدرجة الأولى إلى اكتشاف حقل البلاعيم البحرى ، وكذلك الزيادة الملحوظة من ١٣٣ مليون طن إلى ٢٥٩ مليون طن عام ١٩٦٤ ترجع أيضا بالدرجة الأولى إلى اكتشاف حقل المرجان آنذاك .

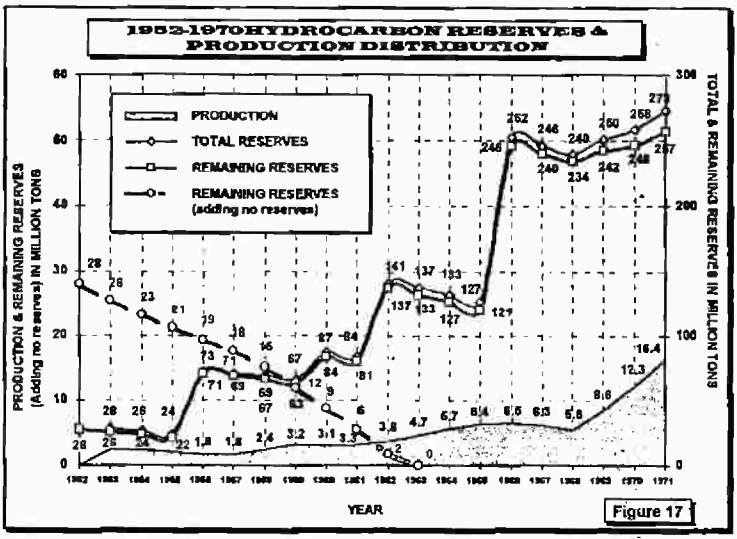

(Ref. Expl., Prod. & Reserves in Egypt (1886-1997), Ministry of Petroleum-El Ahram Press, Oct 1998-Page 40)

شكل رقم ٧

الانتاج والاحتياطى المتبقى من الزيت الخام

الفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٠

(١) الاحتياطى البترولى من الزيت والغاز القابل للإنتاج هو رصيد ديناميكى متغير ، يمكن تمثيله برصيد الحساب الجارى بالبنوك ، إذ يتم السحب منه باستمرار الإنتاج ، كما يتم الإضافة إليه بتنمية الحقول المنتجة واستكشاف المزيد منها من حين لآخر لتغطية أو على الأقل للمحافظة على مستواه ، وكما أن أى رصيد بنكى يعتمد على معدلات الصرف والإيداع ، فإن قيمة الاحتياطى البترولى تعتمد على معدلات الإنتاج وما يضاف إلى هذا الاحتياطى من اكتشافات جديدة أو عائد تنمية من الحقول المنتجة .

تكرير وتصنيع البترول
الفترة (١٩٥٢ - ١٩٧٠)

مع بداية ثورة يوليو ١٩٥٢، كانت طاقة التكرير المتاحة بالبلاد تنحصر فى معملين للتكرير بمنطقة الزيتية بالسويس بطاقة تكرير إجمالية تبلغ حوالى ٢,٧ مليون طن فى العام، الأول منها وطاقته حوالى ٢,٣ مليون طن (٨٥٪) وتملكه آنذاك شركة «شل وآبار الزيوت الإنجليزية المصرية» والثانى معمل تكرير «البترول الأميرى» وطاقته حوالى ٤٠٠ ألف طن فى العام (١٥٪).

وقد شهدت منطقة الإسكندرية إقامة أول معمل للتكرير بها فى عام ١٩٥٥ تابعًا «لشركة الإسكندرية لتكرير البترول وتجارته» كقطاع خاص، وبدأ إنتاجه فى أواخر عام ١٩٥٧، وكانت طاقة التكرير به آنذاك حوالى ٢٥٠ ألف طن فى العام معتمدًا على تشغيل الخام المستورد.

هذا وقد أعطت الحكومة اهتمامًا كبيرًا، ومن بداية الثورة لتطوير معمل تكرير البترول الأميرى بصفة خاصة، ليس فقط بزيادة طاقة التكرير به، بل أدخلت العديد من العمليات التحويلية وتصنيع البترول، وكذلك العمل على زيادة الطاقات الإجمالية بالبلاد وبوقوع العدوان الإسرائيلى ونشوب الحرب فى يونيو١٩٦٧، كانت منطقة السويس«كحزام بترولى» تبلغ طاقة التكرير بها فى المعملين حوالى ٧,٤ مليون طن بنسبة حوالى ٨١,٣٪ من إجمالى طاقة التكرير بالبلاد التى بلغت آنذاك حوالى ٩,١ مليون طن فى العام.

وكنتيجة مباشرة لحرب الاستنزاف التى كانت تقوم بها القوات الخاصة من الجيش المصرى فى أرض سيناء التى كانت تحتلها القوات الإسرائيلية منذ يونيو ١٩٦٧ وتكرار قيام القوات الإسرائيلية بضرب المنشآت البترولية ومعامل التكرير بالسويس بالصواريخ الأرضية والجوية، وأهمية استمرار الاستنزاف فى إطار الاستراتيجية الموضوعة، فقد تم إيقاف معامل التكرير بمنطقة السويس إثر إعلان السيد الرئيس/ جمال عبد الناصر فى السادس من إبريل ١٩٦٩ فى إحدى خطبه العامة للشعب بهذا القرار[1]، بعد أن شهدت

(١) كانت طاقة التكرير الإجمالية المتاحة بمعملى التكرير بالسويس آنذاك قد بلغت حوالى ٧,٤ مليون طن فى العام وبنسبة حوالى ٨١,٣٪ من إجمالى طاقة التكرير بالبلاد التى كانت زادت إلى حوالى ٩,١ مليون طن ولم يكن هناك متاحًا إلا معمل الإسكندرية فقط بطاقة ١,٧٥ مليون طن فى العام.

منطقة السويس فى معامل التكرير والمنشآت بها خلال ٦٧ - ١٩٦٩ إجراءات كانت تتم على جانب كبير من الخطورة والأهمية لإعادة التشغيل غداة وإثر كل عدوان عليها فى إطار ما كان يسمى آنذاك «التشغيل العاجل» وذلك لضمان استمرارية إمداد البلاد فى القطاعين المدنى والعسكرى باحتياجاتها من المنتجات البترولية.

وهناك رجال من قطاع البترول كان لهم (وفى صمت) عبء التقدير الكامل لتحمل هذه المسئولية. هذا ونعرض فيما يلى موجزًا لما تم من نشاط فى ذلك المجال.

معمل تكرير البترول الأميرى بالسويس[1]

خطا هذا المعمل خطوات كبيرة ليس فقط فى سبيل زيادة طاقة التكرير التى وصلت إلى حوالى ١,٨ مليون طن نهاية عام ١٩٦٨، بل استهدف أن يكون أكبر شركة فى مجال تصنيع البترول، بإدخال عمليات تحويلية جديدة فى البلاد لأول مرة، وبصفة خاصة جهاز لتفحيم المازوت وتحويله لقطرات وسطى لتغطية مشكلة العجز فى الكيروسين والسولار، التى كانت البلاد تستورد منها فى عام ١٩٥٢ حوالى ٦٥٠ ألف طن فى السنة لتكملة الاحتياجات التى كانت تبلغ آنذاك حوالى مليون طن/ السنة، وكرؤية مستقبلية لتزايد الاستهلاك المتوقع والمرتبط بالرؤية الطموحة لما كان يخطط بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تحول معمل تكرير البترول الأميرى بالسويس إلى شركة تحت اسم شركة السويس لتصنيع البترول فى أكتوبر ١٩٦٢ وشهدت فترة حتى قبيل العدوان الإسرائيلى فى عام ١٩٦٧ انطلاقة كبيرة فى تنفيذ المشروعات بالتعاون مع الجانب الروسى، والكتلة الشرقية (تشيكوسلوفاكيا) تضمنت مشروع تفحيم المازوت - وهى من أولى الوحدات التى أنشئت فى العالم آنذاك - وقد افتتح عام ١٩٦٦ بطاقة إنتاجية قدرها ١,٥ مليون طن مترى، وقد أنشئ أساسا للاستفادة من خام بلاعيم برى الثقيل الذى اكتشف عام ١٩٥٥ بهدف زيادة الإنتاج من المقطرات الوسطى (كيروسين/ سولار) من الخامات المصرية

(١) أنشأته الحكومة فى ١٩٢٠ - ١٩٢٢ لتكرير الحصة العينية التى كانت تحصل عليها كإتاوة، بطاقة ١٨ ألف طن فى العام زادت إلى ٤٠٠ ألف طن فى العام مع بداية عام ١٩٥٢.

لتحسين تشكيلة المنتجات المطلوبة للسوق المحلى وتقليل الاعتماد على الاستيراد ويتكون المشروع من المجمعات التالية:

- مجمع تفحيم المازوت.
- مجمع الإصلاح للبنزين بالعامل المساعد طاقته الإنتاجية ٤٨٦ ألف طن فى السنة.
- مجمع البتروكيماويات (مواد وسيطة).
- مشروع لإنتاج الزيوت المعدنية لإنتاج زيوت التزييت الأساسية لأول مرة بالبلاد بطاقة ٦٠ ألف طن/ السنة.
- وحدة لاسترجاع الغازات عام ١٩٦٣ بهدف معالجة الغازات الناتجة من أجهزة التقطير واسترجاع البنزين الخفيف والبوتاجاز.
- تنفيذ مشروع مرسى لاستقبال الناقلات[1] ذات الحمولات الكبيرة، وهى ذات رصيفين على جانبى المرسى وتخدم استلام الزيت الخام واستيراد أو تصدير المنتجات إلى معامل التكرير أو مستودعات شركة أنابيب البترول بالسويس.

معمل تكرير آبار الزيوت الإنجليزية المصرية بالسويس

تم تمصير شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية وذلك بتأميم ٥٠٪ منها فى عام ١٩٦١ ثم تأميمها بالكامل فى عام ١٩٦٤ بتكوين شركة النصر للبترول لتتولى تشغيل معمل تكرير الشركة بالسويس الذى زادت طاقته تدريجيا إلى حوالى ٤,٦ مليون طن سنويا فى نهاية عام ١٩٦٨ وكذا التخطيط لإقامة مجمع لإنتاج زيوت التزييت الأساسية (٦٠ ألف طن/ العام) وهو ذات المجمع الذى اتفق عليه مع الجانب الروسى بمعمل تكرير البترول الأميرى كما سبق إيضاحه.

(١) دمرت عليها الناقلة سد الفرات فى مايو ١٩٦٨ إثر غارة جوية للعدو.

معمل تكرير «الشركة المصرية لتكرير البترول وتجارته» (سيركوب) بالإسكندرية

بدئ فى إقامة هذا المعمل بمنطقة المكس بالإسكندرية فى أوائل عام ١٩٥٥ وتم تشغيله فى عام ١٩٥٧ وذلك بقصد تزويد منطقة الإسكندرية باحتياجاتها البترولية وبلغت طاقته ٢٥٠ ألف طن/ السنة ويحتوى على الأجهزة التالية:

- جهاز لتقطير الزيت الخام كفاءة ٢٥٠ ألف طن فى العام.
- جهاز لإصلاح وتنقية البنزين بالعامل المساعد كفاءة ٣٠ ألف طن فى العام.

وقد بدىء فى الإعداد اعتبارًا من بداية الستينات لإقامة جهاز آخر بكفاءة ١,٥مليون طن فى العام لرفع القدرة الإنتاجية إلى ١,٧٥ مليون طن وبدئ فى تشغيلها ١٩٦٣/٦٢، وقد كان المعمل الوحيد خارج منطقة السويس، وقد اعتمد عليه بالتشغيل مع بداية حرب ١٩٦٧.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن تلك المرحلة (حتى قبيل عدوان ١٩٦٧) قد شهدت توسعًا كبيرًا فى استخدام خطوط الأنابيب التى تربط بين معامل التكرير ومستودعات ومراكز التوزيع الرئيسية حيث تكونت **شركة أنابيب البترول عام ١٩٦٢** لإدارة وتشغيل شبكات خطوط نقل المنتجات البترولية.

كما شهدت هذه المرحلة التمصير الكامل لشركة «مصر للبترول» عام ١٩٦٤، وأصبحت الشركتان الوطنيتان «مصر للبترول» و «الجمعية التعاونية للبترول» تسيطران على أكثر من ٨٥٪ من إجمالى المبيعات فى السوق المحلى، بعد أن كانت ٢,٥٪ فقط عام ١٩٥٢.

ومع مطلع ١٩٦٧ كانت صناعة البترول المصرية مهيأة تمامًا للانطلاق إلى آفاق جديدة فى مجال التكرير والتصنيع ساعد عليها اكتشاف حقل المرجان بإمكاناته الكبيرة وبنوعيه من الخام ذات درجة جودة مناسبة (٣٣ درجة نوعية API فى ذلك الحين) للمساهمة فى مجابهة الطلب على تزايد الاستهلاك وبصفة خاصة من المقطرات الوسطى، والدخول فى مرحلة تصدير فائض من المنتجات (نافتا/ مازوت).

ثم جاء العدوان فى يونيو ١٩٦٧ واحتلت إسرائيل حقول البترول فى سيناء وكانت تنتج حوالى ٨٠٪ من إجمالى إنتاج الزيت الخام وضربت أيضا معامل التكرير بالسويس التى كانت هى أيضا تمثل أكثر من ٨٠٪ من إجمالى طاقات تكرير البترول المصرية آنذاك.

وقبل أن نتناول هنا تطور الإنتاج والاستهلاك من المنتجات البترولية خلال المرحلة (٥٢ - ١٩٧٠)، قد يكون من المفيد إلقاء الضوء على فترة حرجة جابهت فيها البلاد موقفًا عصيبًا بشأن تدبير تلك الاحتياجات للقطاعين المدنى والعسكرى وذلك منذ نشوب الحرب فى يونيو ١٩٦٧، وحتى إيقاف معامل التكرير فى السويس فى إبريل ١٩٦٩ والتحرك الذى تم فى إطار الاستراتيجية التى وضعت بذات الشأن تمكينًا للبلاد أن تخوض معركتها الحقيقية فى السادس من أكتوبر ١٩٧٣، وبما يستلزم عرض النشاط ومجموعة الإجراءات مكتملة لتلك الفترة.

إيقاف معامل التكرير بالسويس

(إبريل ١٩٦٩)

فى التاسعة من صباح الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ وفى غموض خاطف غطت الطلعات الجوية للعدو سماء منطقة الزيتيات بالسويس وكانت تصاحبها أصوات قذائف المدفعية المضادة للطائرات وخلال يومين بات واضحًا لمصر بصفة عامة وأهل السويس والعاملون بالمنشآت البترولية فى منطقة الزيتيات[1] بصفة خاصة، أن العدو أصبح يتمركز على الضفة الأخرى للقناة فى سيناء.

وجاء العدوان المباشر الأول لضرب بعض الأهداف البترولية، فى ظهر الرابع عشر من يوليو ١٩٦٧ فى طلعة طيران للعدو بقذائف مباشرة إلى منطقة الزيتيات شاملة بعض

(١) منطقة الزيتيات تشمل معامل التكرير والموانى البترولية فى مواضع ثلاث ومساحات شاسعة لمستودعات التخزين ومحطات التدفيع وشبكاتها ومنشآت شركة خطوط الأنابيب وخطوطها لنقل المنتجات إلى القاهرة وكذلك منشآت شركات التسويق لمصر للبترول والجمعية التعاونية للبترول وإسو وكالتكس وموبيل والشحن للسكك الحديدية. ومستودعات البوتاجاز الكروية ومنشآت شركة الجمعية التعاونية للبترول آنذاك لتعبئة أسطوانات البوتاجاز. وعلى مقربة من ذلك يتواجد شركة السماد التى تعتمد فى التشغيل على الغازات المنتجة بمعامل التكرير.

أجزاء من معامل التكرير، ولكى يتصور القارئ خطورة ذلك الأمر، يكفى الإشارة إلى أن القواعد الموضوعة للأمن الصناعى والسلامة داخل المساحات الشاسعة لمئات الأفدنة بمعامل التكرير، تقضى بمتطلبات ومحاذير صارمة لارتباطها بصناعة خطرة. حرصا على سلامة العاملين وكذلك الأجهزة والمعدات فلا يستخدم فيها مثلا لأعمال الدق إلا الشواكيش النحاسية، تخوفاً من حدوث أى شرارة استاتيكية من أثر الاحتكاك، باعتبار أنها مناطق قد تحتوى على نسب حرجة من الغازات، فقد تكون هناك تسربات بما ينشأ عنها ارتفاع التركيز ووجود خليط متفجر، بل إن هناك تصاريح وشهادات خاصة لزوم أى عملية مطلوب إجراؤها للحام أو القطعية أى باستخدام اللهب المباشر، فهى تخضع لقياسات نسبة الغاز بأجهزة خاصة وتراعى اتجاه الرياح طوال فترة العمل وفى كثير من الأحيان تشترط تواجد عربات الإطفاء أو الأجهزة الخاصة بذلك مصاحبة لهذه العمليات وعلى استعداد دائم، بل إن جميع عربات الشحن وخلافه التى يسمح لها بالمرور داخل معمل التكرير لأغراض العمل لها نظمها الخاصة فى الوقاية من خطورة «الشاكمان»، ووسائل لمنع الكهرباء الاستاتيكية خلال الشحن.

فما بالنا والتصور بضرب هذه الأجهزة والمستودعات المتلئة بالبترول داخل معامل التكرير، بالقذائف الصاروخية المباشرة.

وقد تقرر أثر هذه الضربة الجوية التى حدثت فى يوليو ١٩٦٧ بناء الحوائط من الطوب الأحمر حول المستودعات[1]، ولحماية بعض المنشآت الهامة كالتوربينات والضواغط ومحطات الطلمبات وخلافه، للحد من خطورة تكرار العدوان إلا أنه فى شهر أكتوبر من نفس العام ١٩٦٧ شهدت المنطقة البترولية بالزيتيات تدميرًا شاملاً، قصد به العدو إجهاضها وتوقفها عن العمل تمامًا، وبما يستحق أن نورد هنا موجزًا لما جرى فيها من أحداث.

(١) ثبت خطورتها وعدم فاعليتها فيما بعد أمام الضربات المباشرة من الطلعات الجوية. وبصفة خاصة فى حالة الانفجارات واشتعال أى من المستودعات وتحولها إلى كتلة من اللهيب المشتعل يمنع عمليات التبريد وهى خبرة مكتسبة وغير مسبوقة.

إغراق المدمرة الإسرائيلية إيلات أمام بور سعيد

قبل غروب شمس السبت ٢١ أكتوبر ١٩٦٧ أذاعت وسائل الإعلام العالمية، خبر قيام البحرية المصرية بإغراق المدمرة إيلات وذلك فى الساعة الخامسة والنصف أمام الشواطئ المصرية، وكانت المدمرة الإسرائيلية قد حاولت دخول المياه الإقليمية المصرية فتصدت لها قوارب الصواريخ للبحرية المصرية وضربتها وأغرقتها شمال شرق بور سعيد.

وقد صدرت الصحف المصرية فى صباح الأحد ٢٢ أكتوبر وكذلك الأثنين ٢٣ أكتوبر المرفق صورتها تحمل تفاصيل هذا العدوان (شكل رقم ٨). ونجاح البحرية المصرية فى التصدى الحاسم له، كما توضحه مانشيتات الأهرام، والملفت للنظر هو ما جاء بها عن التوتر الشديد فى إسرائيل والاجتماعات المتصلة السياسية والعسكرية بها وعن إجماع المراقبين بأن إسرائيل سوف تقوم قريبًا بضربة انتقامية.

ضرب مدمرة اسرائيلية بقوارب الصواريخ واغراقها أمام بورسعيد

المدمرة الإسرائيلية حاولت دخول المياه الاقليمية فتصدت لها قوارب الصواريخ المصرية وضربتها واغرقتها

المعركة البحرية دارت في الساعة الخامسة والنصف مساء وانتهت قبل غروب الشمس المدمرة المصرية

المدمرة كان عليها ماسين ٢٥٠ الى ٣٠٠ ضابط وجندى كما يقول

اسرائيل تعلن فى بيان رسمى بأن ضرب المدمرة زعزع الأمم المتحدة فى انقاذ البحريين

تحقيق مع الأهرام عن وقائع المعركة وتفاصيلها وتطوراتها حتى منتصف الليل

يوثانت يعلن وضع مشروع قرار جديد فى أزمة الشرق الأوسط

إرسال المعركة البحرية يدوى لمراسل الأهرام وقائعها

جريدة الأهرام : الصادرة الأحد ٢٢ أكتوبر ١٩٦٧

الاثنين ٢٣ أكتوبر ١٩٦٧

ضرب معامل التكرير والمنشآت البترولية بالزيتية بالسويس بالقذائف والصواريخ

وفى غدر غير مسبوق لم تعرفه الحرب العالمية الثانية بدأ قيام العدو فى الساعة الثانية والنصف ظهر الثلاثاء ٢٤ من أكتوبر ١٩٦٧ بقذف الميناء ومعامل التكرير والمنشآت البترولية بمنطقة الزيتية بالسويس بالصواريخ أرض - أرض من دشم الدبابات المحصنة بخط بارليف[1]، وذلك من المنطقة المواجهة لبور توفيق عبر القناة وقيل إنها من عيون موسى بسيناء أيضا لمدة استمرت حوالى ثلاث ساعات حيث توقفت فى الساعة الخامسة والنصف، وقد استهدف فيها العدو القضاء على كافة النشاط البترولى بالبلاد كضربة قاضية تفقد البلاد قدرتها على الحركة والمواجهة والتصدى، وكان الحزام البترولى بالسويس يضم بمفرده ما يزيد عن ٨٥٪ آنذاك فى إمداد البلاد باحتياجاتها من المنتجات البترولية للقطاع العسكرى والمدنى.

وقد ظلت مكافحة الحرائق التى اشتركت فيها قوات الإطفاء من القاهرة والإسماعيلية والجيزة وفرق القوات المسلحة وقناة السويس إلى جانب قوات الإطفاء بالمنشآت البترولية كما أظهرت ذلك الصحف الصادرة الأربعاء والخميس ٢٦ أكتوبر المرفق صورتها (شكل ٩، ١٠)، وكذلك حتى الساعة الحادية عشرة قبل ظهر الجمعة ٢٧ أكتوبر حين تم إخماد آخر المستودعات بشركة النصر للبترول بالسويس.

وكمطلب عاجل بل وحيوى ترتبط به كل أوجه الحياة على البلاد، كان هناك رجال قادرون على تحمل المسئولية وتقدير عظيم لما يجب أن يتم.. وكان إعادة التشغيل العاجل بالاستفادة من الإمكانات التى أصبحت محدودة هنا أو هناك، وفى ظروف استلزمت إجراء الإصلاحات وإتمام التركيبات والتوصيلات بالأجهزة والمعدات والمستودعات بعيدًا عن كافة القواعد المتبعة والأصول المرعية وإجراءات الأمن والسلامة كحل مؤقت لاستمرارية الإنتاج. وظل هذا هو الوضع السارى مع تكرار كل عدوان حتى صدور قرار إيقاف معامل التكرير وكامل النشاط بالمنطقة فى السادس من إبريل عام

(١) اقتحمه الجنود المصريون فى السادس من أكتوبر ١٩٧٣، وقد قيل عنه إنه أكبر مانع أنشئ فى التاريخ وله دشم محصنة للدبابات وسقوف متحركة وأبواب فولاذية.

إسرائيل لا تجد مبررا لاعتبار تدمير الطرق البديلة المؤدية للمنشآت المدنية في السويس !

في الساعة الثانية والنصف بعد ظهر أمس بدأت المدفعية الإسرائيلية من مواقع بعيدة تطلق نيرانها على منطقة المصانع جنوب السويس

فوتنا ترد بالمدافع على الفور وهدير المدافع يستمر فوق المنطقة ثلاث ساعات كاملة

الهدف يركز على ميناء السويس ومعامل ومخازن البترول ويحدث بها عشرات حرائق

مراقبنا تحرر ١٠ دبابات للعدو و ٤ عربات مدرعة و٥ قاذفات صواريخ و ٧ مخازن للوقود والذخيرة وكمية من الطرق المختلفة والعدات

مدفعيتنا الصاروخية تسقط طائرة من طراز ميراج كانت تحلق فوق منطقة المركز ضمن تشكيل يضم أربع طائرات وقد تركت الطائرة تهوى والنار مشتعلة فيها

لم تجد اسرائيل اى تبرير لقصف المنشآت المدنية فى السويس وعلى طريق البترول والمصانع وقد بدا على الراقى الفيرة ٥ اليارات ...

إطلاق النار توقف في الساعة الخامسة والنصف بعد ثلاث محاولات أوقفه قام بها ممثلو هيئة الرقابة الدولية

أمريكا ترسل ٥٠ طائرة حربية جديدة إلى إسرائيل

واشنطن أعلنت أمس الذنب والتحفظ على تزويد إسرائيل بالأسلحة

مجلس الأمن عقد أمس ٣ اجتماعات لبحث العدوان على السويس

أغلب الأعضاء الذين تحدثوا أمام المجلس أدانوا اسرائيل فيما عدا مندوب امريكا الذى حاول تبييض الموقف بالقاء المسئولية على ضعف حماية المدنيين

محاولات مالى والهند ونيجيريا لوضع مشروع قرار وسط بين المشروعين

توقفت كل الاتصالات فى الأمم المتحدة حول أزمة الشرق الأوسط وتركز البحث الآن فى الموقف الناشئ عن العدوان على السويس

طائرات حربية اسرائيلية على السويس استمرت طوال أمس

بعد ٤ ساعات أمكن إطفاء الحريق الأكبر والباقى يلتهم المخازن

جريدة الأهرام : الصادرة الأربعاء ٢٥ أكتوبر ١٩٦٧

الخميس ٢٦ أكتوبر ١٩٦٧

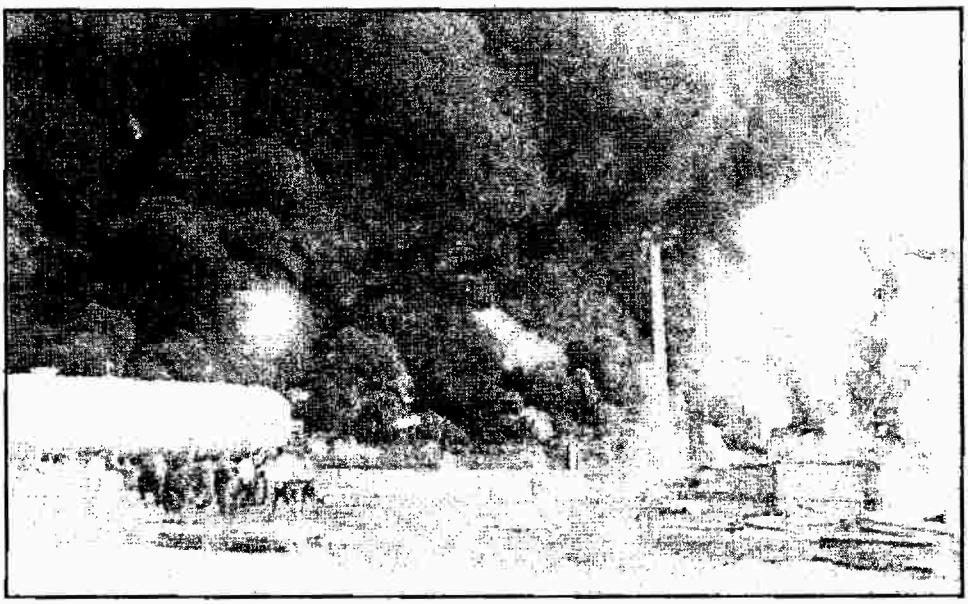

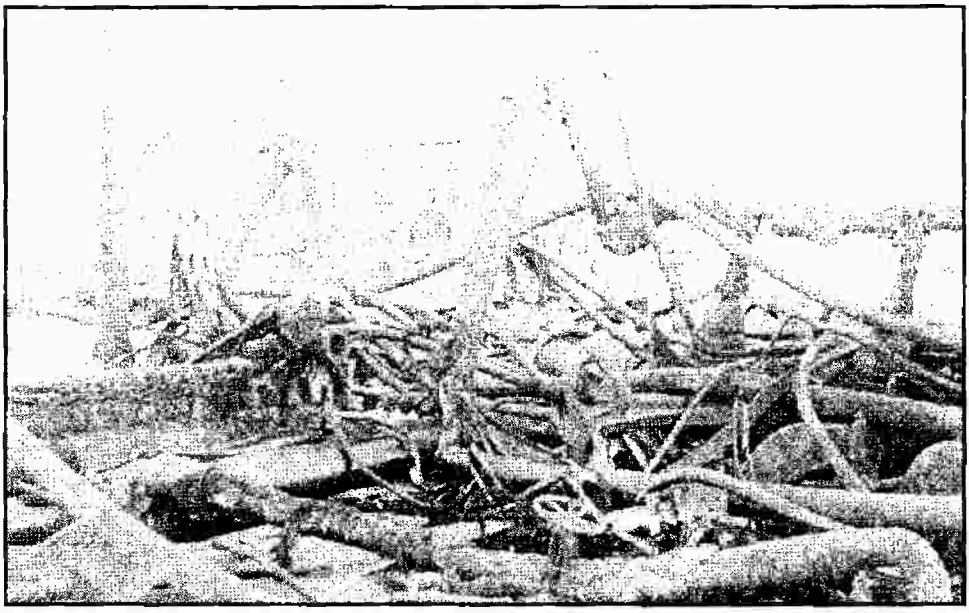

شكل رقم (١٠)

الحريق وآثار الدمار - أحد الأجهزة بمعمل تكرير النصر للبترول بالسويس - أكتوبر ١٩٦٧

١٩٦٩. أى ما يقرب من عامين لكسب الوقت لبدائل وترتيبات أخرى يمكن الاعتماد عليها لاستمرارية إمداد البلاد بالمنتجات البترولية.

تطور طاقة التكرير وانتشارها بالبلاد في إطار استراتيجية إعداد الدولة للحرب

كما هو معروف فإن إنشاء معامل التكرير بمناطق جديدة قد يحتاج فترة ٣ - ٤ سنوات، وإلى سنتين على أقل تقدير عند إضافة طاقات جديدة لمعامل قائمة. ومع مثول العدوان فى يونيو ١٩٦٧، استلزم الأمر ضرورة الاحتفاظ بتشغيل معامل التكرير بالسويس (٧،٤ مليون طن/ العام آنذاك) كما سبق إيضاحه حتى يمكن تدبير بدائل أخرى تنتج إلى جانب تعظيم الاستيراد للوفاء باحتياجات القطاعين المدنى والعسكرى بالبلاد. وبما لا يعرضها لأى أزمات بترولية. وهو الوضع الذى أمكن تجنبه تمامًا، على الرغم من تكرار تعرض معامل التكرير بالسويس للقصف المتكرر.

وقد جاءت خطة الإعداد بانتشار معامل التكرير خارج منطقة السويس فى إطار الخطة الاستراتيجية لإعداد الدولة للحرب فيما يلى وكما يوضحه الجدول رقم (٧).

أولاً: الاستفادة من البنية الأساسية لمواقع قائمة

(أ) **القاهرة**: منطقة مسطرد بالتحويل العاجل بوحدة فصل السولار من المازوت الخاصة بشركة خطوط الأنابيب إلى وحدة لتقطير الزيت الخام. واستخدام خط تدفيع المازوت من السويس لنقل الزيت الخام، والتخطيط لإقامة معمل تكرير جديد لشركة السويس للتصنيع (القاهرة للتكرير حاليا) بإضافة وحدات جديدة، مع الاستعانة بما يلزم من الأجهزة أو المعدات، وقد تم فعلاً نقل جهاز الإصلاح بالعامل المساعد من معملها بالسويس إلى القاهرة.

(ب) **الإسكندرية**: زيادة طاقة التكرير بمعمل تكرير الإسكندرية للبترول والوصول بها إلى ٣ مليون طن عام ١٩٧٠.

ثانيًا: مواقع جديدة

(أ) طنطا: التخطيط لإقامة معمل تكرير جديد فى وسط الدلتا بالاعتماد على تغذيته بالزيت الخام من السويس عبر شبكة خطوط الأنابيب.

الوحدة: ألف طن من العام

العام	منطقة السويس		منطقة القاهرة		منطقة الإسكندرية		إجمالى البلاد
	أبار الزيوت[1]	المعمل الأميرى[2]	مسطرد	طنطا	إسكندرية للبترول[3]	العامرية	
١٩٥٢	٢٣٠٠	٤٠٠	–	–	–		٢٧٠٠
١٩٦٦	٤٥٠٠	٢٨٠٠	–	–	١٧٠٠		٩٠٠٠
١٩٦٧	٤٦٠٠	٢٨٠٠	–	–	١٧٠٠		٩١٠٠
١٩٦٨	٤٦٠٠	٢٨٠٠	–	–	١٨٠٠		٩٢٠٠
١٩٦٩	–	–	٧٥٠	–	٢٠٠٠		٢٧٥٠
١٩٧٠	–	–	١٥٠٠	–	٣٠٠٠		٤٥٠٠
١٩٧١	–	–	١٥٠٠	–	٣٠٠٠	–	٤٥٠٠
١٩٧٢			١٥٠٠	–	٣٠٠٠	–	٤٥٠٠
١٩٧٣			٣٥٠٠	–	٣٠٠٠	١٥٠٠	٨٠٠٠

(١) معمل تكرير النصر للبترول بالسويس اعتبارًا من ١٩٦٤.

(٢) معمل تكرير السويس للتصنيع اعتبارًا من ١٩٦٢.

(٣) أصلا شركة الإسكندرية لتكرير البترول وتجارته ١٩٥٧.

جدول رقم (٧)

تطور طاقات التكرير بالمعامل بالبلاد والانتشار خارج منطقة السويس فى إطار استراتيجية إعداد الدولة للحرب

(ب) الإسكندرية : التخطيط لإقامة معمل تكرير جديد بالعامرية بالإسكندرية بطاقة ١,٥ مليون طن فى العام بنقل نشاط شركة النصر للبترول بالسويس إلى منطقة الإسكندرية اعتبارًا من عام ١٩٦٩ ونقل معدات الأجهزة الجديدة إليها وهى الخاصة بمجمع الزيوت ووحدة التقطير واسترجاع الغازات والأجهزة

المساعدة وهى جميعا من الكتلة الشرقية (روسيا - تشيكوسلوفاكيا) وقد بدأ الاعتماد عليه بالتشغيل فى عام ١٩٧٣.

وبهذا الإعداد توافر لمصر خارج منطقة السويس عند صدور القرار بالحرب فى السادس من أكتوبر ١٩٧٣، طاقة تكرير ٨ ملايين طن فى العام ٣,٥ منها بالقاهرة، ٤,٥ ملايين طن بالإسكندرية.

وقد استوردت مصر فى تلك الفترة الزيت الخام الروسى والجزائرى للتكرير بمعامل الإسكندرية، كما استخدمت معمل التكرير فى عدن لتكرير خاماتها والحصول على المنتجات تسليم الموانى البترولية بالسويس.

هذا وقد كانت البلاد تعانى من نقص المقطرات الوسطى (كيروسين/ سولار) برغم توافر طاقات التكرير قبل الحرب وهو أمر يرتبط أصلا بطبيعة الخامات المصرية، وعدم توافر العمليات التحويلية التى تقلل من إنتاج المازوت وتحويله إلى مقطرات، وقد اعتمدت البلاد وخاصة فى عام ١٩٦٩ بسد احتياجات المازوت باستيراد كميات كبيرة زادت على المليون طن لاستمرار الوفاء باحتياجات محطات القوى الكهربائية والمصانع، وأفران إنتاج الخبز بصفة خاصة ويوضح الجدول رقم (٨) تطور الواردات للزيت الخام والمنتجات البترولية الرئيسية خلال هذه الفترة الحرجة (حرب الاستنزاف).

الكمية: ألف طن

ع/ العام	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧٣
زيت خام	٢٥٦٨	١٠٤٦	١٠٠٤	٢٠٣٨	١٤٧٣
كيروسين	٢٢٠	٢٧٠	٣٨٥	٣٠٥	٥٤
سولار	٣٦٢	٢٦٧	٧٣١	٥٨٦	١٢
مازوت	٤٥٧	٥٤٨	١٠٣٨	٥٤٤	٢١٩
المجموع	**٣٦٠٧**	**٢١٣١**	**٣١٥٨**	**٣٤٧٣**	**١٧٥٨**

جدول رقم (٨)

الواردات من الزيت الخام والمنتجات

البترولية الرئيسية خلال حرب الاستنزاف (٦٧ - ١٩٧٣)

تطور الاستهلاك المحلى

(١٩٥٢ - ١٩٧٠)

لقد كانت هناك زيادة مضطردة نسبيا وصلت حتى عام١٩٦٦قبل وقوع حرب ٦٧ إلى حوالى الضعف حيث بلغت حوالى ٦ مليون طن، بدلاً من حوالى ٣ ملايين طن عام١٩٥٢، وظلت ثابتة تقريبًا فى السنوات الخمس الأخيرة، وإن كان ذلك يعنى تمامًا فى أقل تقدير الوفاء باحتياجات البلاد القائمة دون التنمية ويوضح الجدول رقم (٩) التطور المشار إليه.

الوحدة: ألف طن

	بوتاجاز	بنزين	كيروسين	سولار	ديزل	مازوت	أخرى	جملة
١٩٥٢	٣	٢٥٢	٦٦٥	١٩٩	١٤٤	١٧٥٤	٢٩	٣٠٤٦
١٩٥٣	٤	٢٥٤	٧٢٨	٢٠٠	١٤٥	١٨٠٣	٣٤	٣١٦٨
١٩٥٤	٥	٢٦٣	٧٧٠	٢١٥	١٥٥	١٩٠١	٤٥	٣٣٥٤
١٩٥٥	٧	٢٩٠	٧٩٨	٢٤٥	١٧٧	٢٠٨٣	٧٢	٣٦٧٢
١٩٥٦	٨	٢٩٣	٨٦٠	٢١٩	٢١٧	٢٠٧٧	٩٠	٣٧٦٤
١٩٥٧	٩	٢٦٥	٦٦٩	٣٥١	٢٤٦	٢٣٢٥	١٠٠	٣٩٦٥
١٩٥٨	١٢	٢٦٣	٦٨٦	٣٨٣	٢٤٣	٢٤٣١	١٠٧	٤١٢٥
١٩٥٩	١٥	٢٦١	٧١٢	٤٣٥	٢٣٣	٢٤٩٨	١١٤	٤٢٦٨
١٩٦٠	٢٠	٢٦٢	٧٣٦	٥٣٨	٢٤٨	٢٧٨٣	١٥٧	٤٧٤٤
١٩٦١	٢٤	٢٥٢	٧٥٧	٦٣٤	٢٥٣	٢٤٤١	١٧١	٤٥٣٢
١٩٦٢	٣٠	٢٥٣	٨١٧	٦٩٦	٢٢٩	٢٣٩٤	١٩٩	٤٦١٨
١٩٦٣	٣٧	٢٦٢	٨٥٣	٧٣١	٢٣٤	٢٤٥٤	١٩٥	٤٧٦٦
١٩٦٤	٤٧	٢٨١	٨٧٩	٨١٣	٢٤١	٢٧٨٨	١٩٤	٥٢٤٣
١٩٦٥	٥٩	٢٨٧	٩٢٨	٨٧٦	٢٤٨	٢٩٧٤	٢٠٩	٥٥٨١
١٩٦٦	٧٣	٢٤٩	٩٥٩	٩٢٤	٢٤٤	٣٢٧٢	٢٢٢	٥٩٨٨
١٩٦٧	٧٦	٣١٨	٨٧٣	٩٥٩	٢٢٢	٣٢١٩	٢٢٦	٥٨٩٣
١٩٦٨	٨٥	٣٣٥	٧٥٧	٩٨٩	٢١٩	٣٠٦٨	٢٤٤	٥٦٩٧
١٩٦٩	٩٣	٤٠١	٧٨٨	٩٥٩	٢١٦	٣٠٩٤	٢٥٣	٥٨٠٤
١٩٧٠	١٠٨	٤٤٤	٨٢٠	٩٩٥	١٨١	٣٠٠٥	٢٩٨	٥٨٥١
الإجمالى	٧١٥	٥٥٣٠	١٥٠٥٥	١١٣٦١	٤٠٩٥	٤٨٣٦٤	٢٩٥٩	٨٨٠٧٩

جدول رقم (٩) : تطور الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية والغازات

السد العالى .. جاء دعمًا متجددا للاحتياطى البترولى بالبلاد

فقد جاء تنفيذه فى منتصف الستينات إنجازًا عظيمًا كمشروع عملاق تطلبته خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولسد احتياجات البلاد الطموحة والمتنامية بالدرجة الأولى وذلك من الطاقة الكهربائية لزوم برامج التصنيع الموضوعة .

وقبل عام ١٩٥٢ كان الغرض من توليد الكهرباء مقصورًا على تلبية الاحتياجات الخاصة بالإنارة ، وكذلك إدارة الطلمبات الخاصة بأعمال الرى ، وكانت القدرة المركبة بالبلاد تبلغ طاقتها الإجمالية فى عام١٩٥٢(١٥٠م .و.)فقط ، حيث كانت المصانع ومعامل التكرير القائمة تقوم بتدبير احتياجاتها ذاتيا[1]،فعلى سبيل المثال كان لدى معمل تكرير آبار الزيوت بالسويس آنذاك وحدات قائمة تتمثل فى عدد٣توربينات بخارية لإنتاج الكهرباء بقدرة مجتمعة (١٥ م . و .) ـ واحتياجاتها الفعلية من٥إلى٧م .و . ، كما وضع مشروع مجمع التفحيم فى معمل شركة السويس للتصنيع فى منتصف الخمسينات على أساس تنفيذ محطة حرارية بقدرة مركبة ٤ × ٢٥ م . و، أى بإجمالى ١٠٠ م . و . تدار بالفحم الناتج من المجمع ، برغم أن الاحتياجات لا تتعدى بذات المعمل من ١٠ - ١٥ م . و . وذلك لخدمة المصانع المجاورة .

وتجدر الإشارة إلى أنه كان يتواجد بالعاصمة ومدينة الجيزة أيضًا شبكة لإنارة المصابيح فى شوارعها بغاز الاستصباح المنتج بمحطات (السبتية - شارع الجلاء) قيل إنها بدأت باستخدام التقطير الإتلافى للفحم ، ثم استخدمت (النافتا) فى عملية التكسير وقد ظلت تلك الشبكة فى الاستخدام لبعض المناطق بالعاصمة (ميدان التحرير - شارع مصر والسودان بالقبة ..) حتى منتصف الثمانينات .

وقبل أن نعرض لموضوع (السد العالى) الذى ارتبطت به أحداث جسام فى مصر وعلى الصعيد العالمى كله فى تلك الفترة ، يهمنا أن نوضح هنا ، الاستراتيجية

(١) ظل هذا النظام قائمًا حتى أواخر الستينات ، حين صدر القرار المنظم لهذا الموضوع من وزارة الكهرباء بعدم السماح بإنشاء وحدات توليد الكهرباء بالمصانع فى إطار التخطيط العام بالاعتماد على الشبكة القومية وقيام وزارة الكهرباء بالتوسع فى إدخال محطات جديدة .

التى وضعت آنذاك ومن البداية فى الاتجاه إلى استثمار موارد البلاد فى (ثروته المائية) كمصدر لإنتاج الكهرباء لتقليل الاعتماد على البترول بالدرجة الأولى من جهة ، وباعتبارها أرخص المصادر أيضًا وبما يتواءم وظروف البلاد ، فقد كانت البلاد آنذاك تعتمد على سد احتياجاتها من المازوت بالاستيراد لنقص الإنتاج ، وظلت كذلك طوال الـ ١٨ عاما الفترة ٥٢ - ١٩٧٠ أى فترة الإعداد بكاملها كما يتضح من البيان الآتى :

استيراد المازوت	١٩٥٢	١٩٦٧	١٩٦٩	١٩٧٠
الكمية ألف طن	٣٨٤	٤٥٧	١٠٣٨	٥٤٤

وتجدر الإشارة إلى أن استهلاك المازوت لإنتاج الكهرباء فى عام ١٩٥٢ لم يكن يتعدى ١٠٠ ألف طن ، وبلغ فى نهاية المدة من ٥٠٠ إلى ٦٠٠ ألف طن فقط عام ١٩٧٠ وبالاعتماد أيضا على الطاقة الهيدرومائية كأولوية متاحة .

توليد الكهرباء من خزان أسوان (رقم ١)[١]

وقد تقرر إقامتها فى عام ١٩٥٣ حيث استكملت وبدأ الاعتماد عليها من عام ١٩٦٠ وبها ٧ توربينات رئيسية قدرة كل منها ٤٦ ميجاوات ، وعدد ٢ توربينة قدرة كل منها ١١.٥ ميجاوات، أى بمجموع قدرة مركبة ٣٤٥ ميجاوات ، وبطاقة كهربائية منتجة حوالى ١٩٠٠ مليون كيلووات ساعة سنويا ، تعادل ما يزيد على ٦٥٠ ألف طن من المازوت فى العام .

وفى عام ١٩٦٥ أى قبل إدخال السد العالى فى التشغيل ، أصبح خزان أسوان يمثل حوالى ٣٤٪ من القدرة المتاحة المركبة ، رغم مضاعفة المحطات الحرارية حوالى أربع مرات كما يوضح ذلك الجدول رقم (١٠) .

---

(١) محطة أسوان (رقم ٢) فى منتصف الثمانينات بقدرة مركبة ٢٧٠ م . و . .

السنوات	حرارى	مائى	الإجمالى بالبلاد		الحمل الأقصى
	م . و .	م . و .	م . و .	مائى ٪	م . و .
١٩٥٢	١٥٠	–	١٥٠	٦	–
١٩٥٥	٣٢١	–	٣٢١	–	١٧٣
١٩٦٠	٥٤١	٢٥٦	٧٩٧	٣٢٪	٣٧٢
١٩٦٥	٦٧٢	٣٤٥ (١)	١٠١٧	٣٤٪	٧٥٠
١٩٧٠	١٣٣٠	٢٤٤٥ (٢)	٣٧٧٥	٦٥٪	١١٠٠
٪ تطور	٨,٩ مرة	–	٢٥,٢ مرة	–	–

جدول رقم (١٠)

تطور القدرة المركبة بالبلاد ١٩٥٢ – ١٩٧٠

السد العالى . .
قضية شعب

ترجع أصل فكرة السد العالى إلى الخبير اليونانى «دانينوس» ، وقد سبق له التقدم بمشروعه هذا إلى وزارة الأشغال مرارًا قبل الثورة ، ولم يُقدر هذا أحد فى ذلك الوقت ، وقد بعث به إلى مجلس قيادة الثورة فى عام١٩٥٢ ، وتحمس له الرئيس جمال عبد الناصر وطلب دراسته ، ثم دعا (دانينوس) إلى لقائه ليستمع منه إلى الجوانب التفصيلية للمشروع وفائدته ، وكانت الدراسة تشير إلى إمكان إضافة ٢ مليون فدان للزراعة وكذلك إنتاج الكهرباء عشرات أضعاف ما كان يتواجد بمصر آنذاك ووجد فيه / جمال عبد الناصر دعامة للانطلاق .

وقد تم تضمين هذا المشروع فى إطار برنامج عاجل للتنمية فى فبراير ١٩٥٣ ولم يكن قد مضى على قيام الثورة سبعة أشهر .

(١) زيادة أسوان (١) إلى ٣٤٥ م . و. من عام ١٩٦١ .

(٢) بدخول المولدات فى السد العالى تدريجيا اعتبارا من ١٩٦٦ حتى انتهاء التركيب للتوربينات بإجمالى ٢١٠٠ م . و. وبدء التشغيل فى عام ١٩٦٧

وقد تقدمت به الحكومة رسميا للبنك الدولى فى عام ١٩٥٤ ، وكانت تكاليفه كما قدرها البنك الدولى آنذاك ١,٣ مليار دولار منها ٤٠٠ مليون دولار فقط بالنقد الأجنبى ، وقد كانت هناك موافقة مسبقة من حكومتى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة فى تقديم منحة من احتياجات العملة الأجنبية للمشروع تعادل ٢٠٠ مليون دولار على أن يتم تمويل الباقى كقرض من البنك الدولى .

وقد صاحب ذلك أيضا ، ما كان يجرى على أرض مصر من مفاوضات مع الجانب البريطانى بشأن إنهاء الاحتلال وجلاء القوات البريطانية عن مصر ، وتسلم الرئيس إيزنهاور لمنصب الرياسة فى الولايات المتحدة الأمريكية فى مارس ١٩٥٣ وتعيين (جون فوستر دالاس) وزيرا للخارجية ، وجاء اهتمامهم كمهمة أولى هو (الشرق الأوسط) ومنابع البترول به[1] ، وبأن يبقى بعيدًا عن متناول الروس .

وعلى الجانب الآخر كان الضغط من جانب (تشرشل) رئيس الوزراء البريطانى المخضرم وقد ناهز الثمانين عامًا ، ووزير خارجيته إيدن ، يفتحان حوارا مكثفا مع الرئاسة الأمريكية الجديدة فيما تتقابل فيه المصالح والأهداف بضرورة الربط بين موضوع الجلاء البريطانى الجارى محادثاته مع مصر وبين موضوع الاشتراك مع الغرب فى حلف إقليمى كحزام أمنى يحيط فراغ المنطقة ، فى حين هناك فى أوروبا الغربية قواعد الحلفاء فى حلف الأطلنطى ، وفى أقصى الشرق قواعد حلف جنوب شرق آسيا .

وفى هذه المرحلة من تاريخنا تعرضت بلدان المنطقة فيها لدعوات الأحلاف العسكرية وكان المنظور الغربى أنه حلف يجمع باكستان ، إيران ، تركيا ، وشهد خريف ١٩٥٤ وبحضور نورى السعيد رئيس وزراء العراق إلى القاهرة الدعوة إلى حلف بغداد وقوبل بالرفض ، وكمخطط مدروس ، وفى نفس التوقيت ، كان هناك وعلى حدود مصر الغربية اتفاق وقع مع الحكومة الليبية فى حصول الولايات المتحدة الأمريكية على

(١) لم يكن للشركات الأمريكية أية حصة فى بترول إيران ، وهناك دور أمريكى فى إيران من بداية الخمسينات بتشجيع ودفع الدكتور مصدق لتأميم البترول ضد شركة البترول الإيرانية البريطانية ، ثم حصار عملية التأميم ودفع إيران إلى الإفلاس والإطاحة بمصدق ، ثم الحكومة الجديدة وما انتهى إليه الأمر بدخول مجموعة الشركات الأمريكية فى بترول إيران مع التحالف الجديد (ما أطلق عليه شركات الكونسورتيوم) .

قاعدة عسكرية فى طرابلس ، واتفاقية للدفاع المشترك بين ليبيا وتركيا ، ثم أصبح حلف بغداد حقيقة واقعة بين العراق وتركيا وانضمت إليه باكستان ثم إيران أيضا ، وكل هذا والرئيس عبد الناصر على مائدة المفاوضات المصرية البريطانية للوصول إلى اتفاق بشأن إجلاء قوات الاحتلال .

ويحمل أيزنهاور أوراق المنحة الأمريكية لتمويل السد العالى لـ ٢٠٠ مليون دولار إلى الكونجرس الأمريكى وذلك لخمس سنوات (أى تزيد على فترة رئاسته) ، وتثار اعتراضات كثيرة داخل الكونجرس لعل أهمها بل أغربها ما كشف عن النوايا بأن زيادة الرقعة الزراعية فى مصر معناه المزيد من إنتاج القطن الذى سيؤثر على الأوضاع فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وفى صبر موجع ، تظل مصر تطالب بتنفيذ توريد السلاح من الولايات المتحدة الذى ظلت تدرسه لأكثر من عامين ، وتقوم إسرائيل بضربتها فى غزة ثم خان يونس .. وبشكل مفضوح ، ليظهر على السطح ربط تمويل السد العالى بالصلح مع إسرائيل ، ويجىء إلى مصر وفى تلاحق متدفق ساسة إنجلترا وأمريكا ورسلها ، وفى مقدمتهم دالاس بنفسه وكذلك إيدن ، ويوجين بلاك رئيس البنك الدولى الذى وضع شروطا غير مسبوقة لعل أخطرها عدم حصول مصر على أى من القروض الأجنبية من أية دولة أخرى بالعالم طوال سداد القرض .

لقد قصدت بما عرضته مسبقًا من بعض الملامح عن تلك الظروف القاسية التى مرت بها البلاد ، هو أن ألقى شعاع خافت من الضوء على الحصار .. أو دائرة الحصار .. الذى كان .. ومع المراوغة فى توريد السلاح وتمويل السد العالى .. ومن هنا ، ومن منطلق الإيمان أن التنمية الحقيقية لمصر بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تأتى إلا بالاستقلال السياسى والعسكرى ، تحددت المعالم لطريق جديد .

- جاء فكر الرئيس المصرى فى الحياد (نهرو - تيتو)
- وجاء فكره فى صفقة الأسلحة.مع الجانب الروسى (تشيكوسلوفاكيا)
- وجاء فكره إن إيراد قناة السويس نحن أحق به لبناء السد العالى

وفى احتفال الهيئة المصرية العامة للبترول بمسطرد[1] فى افتتاح مشروع خط الأنابيب للمنتجات البترولية بالسويس فى احتفالات ٢٣ يوليو ١٩٥٦ ، وقف الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه ليحمل صداه إلى أسماع العالم ليقول :

«إننا سنبنى السد العالى بأيدينا ولو بالمقاطف»

وفى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ وقف متحديا معلنا تأميم قناة السويس ، وبعدها وقع العدوان الثلاثى على مصر فى أكتوبر ١٩٥٦ ليعلن فضيحته بنفسه على العالم كتآمر على مصر .

وبذلك جاءت الأحداث ، وفرضت الظروف نفسها

وفى تحد لإنماء شعب .. بأن يكسر السد العالى

قيده من الغـــرب .. لينطلق إلى الشـــــرق

عبد الناصر - خروشوف

مايو ١٩٦٤

احتفلت مصر بالرئيس الروسى (نيكيتا خروشوف) ، بما لم يشهده رئيس دولة خارج بلاده ، وفى ظروف سياسية متداعية مع الغرب ، وقد مكث فى مصر ما يزيد على ثلاثة أسابيع ، فقد غادر بلاده مستقلا الباخرة (يالتا) فى أول مايو ١٩٥٦ ، واستقبلته مظاهرة بحرية فى عرض البحر بالإسكندرية ، وأفرد له برنامج ليشهد حركة التصنيع بالبلاد متفقدًا بعض المنشآت الصناعية ، وزيارة الكثير من المعالم ، برج القاهرة ، منطقة

(١) كان الرئيس جمال عبد الناصر قد أصدر مرسوما بقانون بإنشاء مجلس دائم لتنمية الإنتاج القومى فى ٢أكتوبر ١٩٥٢ ، وتولى السيد المهندس محمود يونس المستشار الفنى لمجلس قيادة الثورة فى هذا الوقت والسيد المهندس صلاح نسيم كنائب له مسئولية التخطيط والتنفيذ لتطوير معمل البترول الأميرى وما يتصل بشأن البترول بالبلاد ، ومن أهم المشروعات التى أقرها مجلس الإنتاج القومى آنذاك ، إنشاء مشروع خط الأنابيب قطر ١٢ بوصة لنقل المنتجات من السويس للقاهرة ، ثم تشغيله والاعتماد عليه خلال الاعتداء الثلاثى عام ١٩٥٦ ، وقد صدر القانون بإنشاء الهيئة المصرية العامة للبترول فى أبريل ١٩٥٦ أيضا .

الأهرامات ليشهد عرضًا رائعًا للخيول الراقصة ، وظهرت الصحف تحمل منشتاتها (١٠٠ حصان ترقص أمام خروشوف)، وفى متحف الآثار، قال للصحفيين :

«إن زيارة آثاركم تحتاج إلى عشر سنوات»

وشهد مع الرئيس عبد الناصر مهرجانا للشباب أعد خصيصا بالإستاد فى ١٠ مايو وألقى خطابًا فى مجلس الأمة فى ١٢ مايو . ثم سافر مع الرئيس عبد الناصر إلى أسوان لحضور احتفالات تحويل مجرى النيل حيث اشترك الرؤساء الأربعة عبد الناصر وخروشوف والسلال وعارف فى ١٩٦٤/٥/١٥ فى عملية التفجير للحاجز الترابى إيذانا بتحويل مجرى النيل وهناك قال خروشوف :

«جدير بسدكم هذا أن يسمى المعجزة الثامنة»

ثم إلى بورسعيد أيضا يصحبهم الرئيس العراقى (عبد الرحمن عارف) ، وهى زيارة ذات مغزى باعتبارها تمثل رمز الصمود والمقاومة للعدوان الثلاثى (إنجلترا - فرنسا - إسرائيل) الذى وقع على مصر مستهدفا مدن القناة عام ١٩٥٦ ، وفى الأذهان إنذار الرئيس الروسى (نيكيتا خروشوف) للمعتدين وما جاء به .. **لندن وباريس ليست بعيدة من مدى الصواريخ الروسية** .. ملزما الانسحاب ، واستكملت برامج الاحتفال به ليزور الإسكندرية فى ٢١ مايو ، وليغادر القاهرة فى توديع مبجل فى ١٩٦٥/٥/٢٦ بعد أن ملأ أسماع العالم وشغل وسائل إعلامه بزيارته هذه ما يقرب من الشهر .

وفى سطور ..

بدأ إقامة السد العالى جنوبى مدينة أسوان ١٩٦٠ وبلغ طوله ٣٨٣٠ مترا وارتفاعه فوق النهر ١١١ مترًا . أما منسوب قمة السد فيصل إلى ١٩٦ مترًا وأعلى منسوب لمياه التخزين ١٨٣ مترًا وتبلغ السعة الكلية للخزان ١٦٤ مليار متر مكعب وقد بدأ تشغيل محطة توليد كهرباء السد العالى عام ١٩٦٧ وتتكون من ١٢ وحدة توليد قدرة كل منها ١٧٥ ميجاوات بإجمالى قدره ٢١٠٠ ميجاوات كما تبلغ الطاقة الكهربائية المتاحة طبقًا لما نشر آنذاك بالتقارير الرسمية أنها تبلغ ٩٠٠٠ مليون كيلو وات ساعة سنويا تعادل وفرا سنويا من الوقود حوالى ٣ ملايين طن مازوت معادل .

أول تكسوجرام عند الوصول

المباحثات ..

لقاء عبد الناصر – خروشوف

صورة جريدة الأخبار الصادرة صباح الجمعة ١٥ مايو ١٩٦٤

(الرئيس عبد الناصر وتحويل مجرى النيل)

ولقد ارتفعت أصوات كثيرة لتحكى فيما يخص السد ماله وما عليه،... ويكفى أن نضيف أن بما جاء أعلاه معناه عبر ٣٠ عامًا حتى الآن فى التشغيل يكون قد أضاف كمورد للطاقة ما يعادل ٩٠ مليون طن مازوت قيمتها بسعر اليوم لتسهيل الاستدلال ٧ مليار دولار .. وسيظل متجددًا بعون الله .

الجانب السياسى للبترول والقومية العربية

* عدوان ١٩٥٦ ، والخامس من يونيو ٦٧ .. ..

فى أوائل الخمسينات نشطت اجتماعات «خبراء البترول العرب» بالقاهرة حيث المقر الدائم لجامعة الدول العربية والإدارة البترولية بها ، وكان يدور فى هذا التجمع مناقشات عديدة حول أهمية البترول العربى ، وإمكان استخدام إجراءات اقتصادية ضد إسرائيل بإقامة حظر بترولى عليها ، وفرضه أيضا على الشركات العالمية والتلويح بإمكان إدراجها بالقائمة السوداء ، وفى تلك الاجتماعات كانت تطرح أفكار كثيرة عن إمكان إقامة طاقات تكرير محلية وبناء أسطول عربى من الناقلات وخط أنابيب إلى البحر المتوسط ، كما طرحت فكرة إنشاء «كيان دولى» عربى يتولى إدارة إنتاج بترول الشرق الأوسط لمواجهة سيطرة شركات البترول الكبرى ، وزيادة العائدات وبناء الكوادر والخبرات العربية من أجل مواجهة التحديات ، وكلها موضوعات أخذت حظها الوافر إعلاميا ، وإن بدا آنذاك أنها تدخل فى نطاق الأمانى والشعارات[1] إلا أنها قد أسهمت فى تعميق المفاهيم ، ومع تطور الأوضاع والظروف ، قادت فيما بعد إلى مواقف وتحقيق إنجازات بلغت مداها عندما شهد العالم لأول مرة فاعلية استخدام «سلاح البترول» فى أكتوبر ١٩٧٣ ، وسنعود إليه فى موضع لاحق .

وتمثل ذلك فى تلاحق .. ومن مصر .

* عندما وقع العدوان الثلاثى على مصر فى أكتوبر١٩٥٦قام عمال البترول فى سوريا بنسف خط تصدير البترول العربى إلى الموانى بالبحر الأبيض المتوسط

(١) فى مرحلة سابقة أيضا ، وبالتحديد فى يونيو عام ١٩٤٦ وفى الاجتماع الخاص الذى عقده مجلس جامعة الدول العربية فى (بلودان) بسوريا بشأن الموقف المتصاعد الخاص بقضية فلسطين صدر القرار المشهور (بقطع إمدادات البترول العربى عن أية دولة تساند العصابات الصهيونية فى مؤامراتها لاغتصاب فلسطين) .

وأغلقت مصر قناة السويس بإغراق السفن بها وبما يزيد عن خمسة أشهر من أكتوبر ١٩٥٦ إلى أن تم تطهيرها وإعادة فتحها للملاحة فى ١٠أبريل١٩٥٧وهو تهديد مباشر بقطع الإمدادات البترولية إلى مجموعة الدول الأوروبية بصفة خاصة.

* وعند عقد أول مؤتمر للبترول العربى فى القاهرة عام١٩٥٩تولدت الدعوة إلى ضرورة إنشاء منظمة للدول المصدرة للبترول (الأوبك)[١] كأثر مباشر من إقدام الشركات الكبرى للسيطرة فى منطقة الخليج العربى فى خفض الأسعار المعلنة لبيع الزيت الخام.
* تقدمت مصر بمشروع لإنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)[٢] فى مؤتمر البترول العربى الخامس الذى عقد فى القاهرة عام ١٩٦٥ . التى

(١) منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) وقد نشأت وليدة الدعوة التى حمل لواءها وفد فنزويلا إلى مؤتمر البترول العربى الأول المنعقد بالقاهرة فى ربيع عام ١٩٥٩ . لتحقيق استقرار أسعار تسويق الزيت الخام فى المستوى الذى يكفل النماء للدخول البترولية للدول المصدرة دون الحاجة إلى الضغط على الشركات بالدول المضيفة لزيادة الإنتاج التى تأثرت دخولها البترولية نتيجة للخفض المستمر فى الأسعار من جانب تلك الشركات العالمية وشهد شهر سبتمبر عام١٩٦٠قيام منظمة الدول المصدرة للبترول. وكانت الدول الخمس المؤسسة لها هى فنزويلا. السعودية. العراق. الكويت. وإيران انضمت إليها فيما بعد قطر والإمارات والجزائر وليبيا وأندونيسيا ونيجيريا والجابون واكوادور ومقرها (فينا) وهى ما زالت تجاهد بالوضع المعروف فى التحديد لسقف الإنتاج فيما بين الدول المنتجة للبترول فى محاولة للسيطرة على الأسعار.

(٢) تأسست منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك) بموجب الاتفاقية التى أبرمت فى بيروت فى ٩ يناير ١٩٦٨ فيما بين حكومات المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والمملكة الليبية (آنذاك) على أن تكون مدينة الكويت مقرا لها . وقد انضم إلى عضوية المنظمة عام ١٩٧٠ كل من الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر. ودولة البحرين والجمهورية الجزائرية . وفى عام١٩٧٢كل من مصر وسوريا والعراق ثم انضمت تونس. وتجيز الاتفاقية انضمام أية دولة عربية مصدرة للبترول إلى عضويتها شريطة أن يكون البترول مصدرًا هامًا للدخل القومى وموافقة ثلاثة أرباع أصوات الدول الأعضاء على أن يكون من بينها أصوات جميع الدول الأعضاء المؤسسين.

وتهدف المنظمة إلى تعاون أعضائها فى مختلف أوجه النشاط الاقتصادى فى صناعة البترول، فى تنسيق السياسات الاقتصادية. والأنظمة القانونية وتبادل المعلومات والخبرات . والمشروعات المشتركة. والتدريب. وحل مشكلات صناعة البترول. وعقد الندوات والمؤتمرات البترولية العالمية وتمارس المنظمة نشاطاتها واختصاصاتها من خلال أربعة أجهزة هى مجلس الوزراء. المكتب التنفيذى الأمانة العامة - الهيئة القضائية ومجلس الوزراء هو السلطة التى تحدد سياسة المنظمة بتوجيه نشاطاتها ووضع القواعد التى تسير عليها.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا تعارض بين أهداف (الأوابك) و (الأوبك) حيث تعطى المادة الثالثة من اتفاقية إنشاء الأوابك بالالتزام بقرارات منظمة الأوبك حتى ولو لم يكونوا أعضاء فى منظمة الأوبك.

وجدت طريقها إلى التنفيذ بإنشائها فيما بعد فى يناير ١٩٦٨ وفى تجمع يطرح التواجد على الساحة العالمية، مع أن مصر لم تكن آنذاك من الدول المصدرة للبترول .

وتكشف عن ذلك ، ما أورده «دانيال ييرجلْ» فى مؤلفه (البترول .. المال والنفوذ) الذى سبق الإشارة إليه فى هذا الكتاب عن انطباعه تجاه الرئيس عبد الناصر ، حيث أوضح ما نصه :

«على الرغم أن مصر لم تكن دولة مصدرة للبترول فإن عبد الناصر استغل اجتماعات خبراء البترول للدخول فى الجانب السياسى له، فقد كان يسعى لاستثارة الرأى العام وتشكيله من خلال التركيز على قضايا السيادة والصراع ضد الاستعمار ، كما كان يسعى لتأكيد نفوذه على البترول ودول الخليج» .

«فكان كمن (لا يملك) يحاول إصلاح حاله على حساب من يملك»

كان هذا هو فكر الغرب ، وبعيدًا عن فهم ما خلفته تلك القوى عبر عقود طويلة فى المنطقة، والتى أصبحت تتطلع إلى إمكان قيام كيان عربى موحد .

★ **رابعًا** : وغداة العدوان على مصر فى الخامس من يونيو ١٩٦٧ ، وبالتحديد فى ٦ يونيو اليوم التالى لاندلاع القتال دعا وزراء البترول العرب إلى فرض **حظر بترولى** ضد الدول الصديقة لإسرائيل وعلى ذلك قامت السعودية والكويت والعراق وليبيا والجزائر بمنع شحن البترول إلى إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا الغربية ولكن ليس بنفس القدر .

وفى ٧ يونيو أرسل وزير البترول السعودى السيد / أحمد زكى اليمانى إلى شركات أرامكو .

«تطبيقا لقرار مجلس الوزراء الذى تم اتخاذه فى الجلسة التى عقدت مساء أمس .. فإن المطلوب منكم عدم شحن أى بترول للولايات المتحدة الأمريكية أو الملكة المتحدة ،

ويجب مراعاة تنفيذ ذلك بكل دقة وتتحمل شركتكم كامل المسئولية إذا وصلت أى قطرة من بترولنا إلى أراضى أى من الدولتين سالفة الذكر» .

وبحلول ٨ يونيو انخفض تدفق البترول العربى بحوالى ٦٠٪ ، وتوقف بترول السعودية وليبيا تمامًا وأغلق معمل التكرير الإيرانى فى عبدان نتيجة لرفض قائدى السفن العراقية العمل بخط شط العرب الملاحى ، وقدر إجمالى بترول الشرق الأوسط الذى تم فقده فى البداية بحوالى ستة ملايين برميل يوميا ، فى الوقت الذى كانت فيه ثلاثة أرباع احتياجات أوروبا من البترول تأتى من المنطقة العربية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وأصبحت أوروبا تواجه عجزًا بترولياً فوريًّا ذا أبعاد خطيرة[1] .

وجاء هذا التحرك من جانب البترول العربى فى دفع أول كتيبة بترولية إلى الجبهة السياسية

وجاء إغلاق قناة السويس أمام الملاحة الدولية هذه المرة التى استمرت ثمانى سنوات بكاملها حتى ٥ يونيو ١٩٧٥ ، أمرا ذا تأثير بالغ فى الإمدادات البترولية وبصفة خاصة لمجموعة الدول الأوربية ، أثرت على الكثير من الأوضاع ، ونشأت هناك تكتلات وعقدت لجان ومؤتمرات دولية للبحث عن إجراءات لتوفيق الأوضاع وهى حقبة تاريخية تستأهل أن تأخذ الاهتمام من الباحثين لدينا فى دراسة وتحليل مجريات الأمور التى سادت وكانت لها تأثيراتها الاقتصادية والسياسية بل وبصمتها أيضًا على موازين القوى العالمية .

إغلاق قناة السويس
البترول والعمل العسكرى
فى عدوان ١٩٥٦

• فى ١٩ يوليو ١٩٥٦ ألغى دالاس وزير الخارجية الأمريكى آنذاك القرض المقترح لمصر بشأن بناء السد العالى مباغتا بذلك الرئيس عبد الناصر والبنك الدولى .

(١) ازدادت حدة الموقف فى أوروبا مع أواخر يونيو وأوائل يوليو ١٩٦٧ عندما اندلعت الحرب الأهلية آنذاك فى نيجيريا أيضا ، واستبعاد ما يقرب من ٥٠٠ ألف برميل أخرى يوميا .

- وفى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ أعلن الرئيس عبد الناصر تأميم قناة السويس .
- وفى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ شنت إسرائيل هجومها على سيناء طبقًا لاتفاقية سوفريه[١] فيما بينها وبين إنجلترا وفرنسا ، اللتين أصدرتا فى ٣٠ أكتوبر الإنذار المتفق عليه وأعلنتا عزمهما على احتلال القناة ، وبدأ ذلك فى ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ .

وجاء التحرك المصرى سريعًا .. بإغراق عدد من السفن المحملة بالصخور والأسمنت لإغلاق القناة ،

وبذلك يكون قد قطع حبل الوريد لإمدادات البترول .. فى حين كان تأمين هذه الإمدادات هو الهدف الرئيسى وراء العدوان .

لقد كانت **الممتلكات البترولية لبريطانيا** فى الشرق الأوسط تمثل نسبة كبيرة من عائداتها الخارجية إلى جانب أهمية إمدادات البترول لبريطانيا عبر القناة .

وفى لقاء رئيس الوزراء البريطانى أنتونى إيدن مع الزعماء السوفيت فى صيف ١٩٥٦ «بعد تأميم قناة السويس» حذرهم من التدخل فى الشرق الأوسط وجاءت عباراته[٢] .

«يجب أن أكون صريحا فى شأن البترول نحن على استعداد للحرب من أجله .. وأضاف .. نحن لا نستطيع

---

(١) فى ٢٤ أكتوبر ١٩٥٦ التقى مجموعة من كبار المسئولين الدبلوماسيين والعسكريين الإنجليز والفرنسيين ومن بينهم وزراء خارجية البلدين فى اجتماع سرى بفيلا سوفريه "SEVRES" التى تقع خارج باريس ، مع وفد إسرائيلى ضم ديفيد بن جوريون وموشى ديان وشيمون بيريز ، واتفقت الدول الثلاث... إسرائيل تشن هجومًا عسكريًا على شبه جزيرة سيناء ، وتصدر بريطانيا وفرنسا إنذارًا نهائيا بشأن حماية القناة ، وفى حالة استمرارية القتال تقوم الدولتان بغزو منطقة القناة للاستيلاء على قناة السويس .

(٢) - The Epic Quest For Oil, Money And Power' DANIEL YERGIN' PP 483

العيش بدون البترول .. ونحن لا ننوى أن ندع أحدًا يخنقنا حتى الموت»

ولقد كان اعتماد بريطانيا آنذاك بأن الولايات المتحدة سوف تنهض لتحديد العون بالإمدادات الأمريكية ، وقد ثبت أن هذا الافتراض كان خطأ كبيرًا وفاصلاً .

ففى ٦ نوفمبر حقق أيزنهاور فوزًا ساحقًا على منافسه فى انتخابات الرئاسة الأمريكية . وكانت رسالة واشنطن واضحة ، بأنها لا توافق على العمل العسكرى وينبغى على الإنجليز التوقف والانسحاب وكذلك إسرائيل وإلا ستواجه عقوبات اقتصادية تفرضها واشنطن ، وقد أكد أيزنهاور لمستشاريه .

«أنه لا ينبغى أن نثير غضب العرب ضدنا جميعًا والإسيفرضون حظرًا على شحنات بترول الشرق الأوسط بأسره»

وبإغلاق القناة أوشكت أوروبا الغربية أن تعانى من عجز شديد فى الإمدادات البترولية ولاسيما أن الشتاء على الأبواب والمخزون لا يكفى سوى أسابيع قليلة ، وفى ٧ نوفمبر أعلنت الحكومة البريطانية تخفيض معدلات الاستهلاك ١٠٪ .

وفى أوائل ديسمبر أى بعد حوالى شهر من إغلاق القناة حين كانت بريطانيا وفرنسا ودول غرب أوروبا جميعها على حافة «أزمة الطاقة» بدأ العمل فى برنامج إمدادات الطوارئ[1] فى عملية نقل (Oil Lift) كما كان يطلق عليها .

وقد صاحب عملية نقل البترول إجراءات عديدة لترشيد وتحجيم الاستهلاك :

- فرضت بريطانيا ضرائب جديدة على البترول بما نتج عنه زيادة أسعار البنزين وأنواع الوقود الأخرى مما رفع تعريفة التاكسى وهو ما تم تخليده فى مصطلح **(ست بنسات السويس)** (Suez six pence) ، وتم تشجيع محطات توليد الكهرباء للتحويل إلى الفحم ، وفى نهاية ديسمبر ١٩٥٦ ، فرضت نظام البنزين بالحصص .

---

(١) وهى خطة الطوارىء التى عرضت على الرئيس أيزنهاور لبحث إمكان مساعدة الأوروبيين بوضع برنامج عمل مشترك للامدادات بين الحكومات وشركات البترول فى كل من أوروبا والولايات المتحدة .

- حظرت بلجيكا قيادة السيارات الخاصة أيام الآحاد .

- خفضت فرنسا مبيعات شركات البترول إلى ٧٠٪ عما قبل العدوان الثلاثى .

وفى مارس١٩٥٧بدأ التشغيل الجزئى لخط شركة البترول العراقية، وفى أبريل١٩٥٧ أعيد تجهيز قناة السويس للملاحة بعد تطهيرها بعد أن أصبحت مصر تمتلكها وتديرها وحدها وبكفاءة ودون منازع، وأوقفت الحكومة الأمريكية العمل ببرنامج الطوارئ .

فى حرب يونيو ١٩٦٧

لقد كان الدرس المستفاد لشركات البترول خلال أزمة ١٩٥٦ ، أنها أصبحت لا تستطيع الاعتماد على القناة وكذلك خطوط الأنابيب ، وكان هناك البديل الأكثر أمنا وهو الطريق حول رأس الرجاء الصالح .

ولكى يكون اقتصاديًّا وعمليا بدأت شركات البترول التفكير فى بناء الناقلات الضخمة العملاقة التى استغرقت لسنوات إنفاق عدة بلايين من الدولارات (٤,٧ بليون دولار فى عام ١٩٧٦ بمفرده) ، وقد نجح اليابانيون فى تصنيع تلك الناقلات .

وبإغلاق قناة السويس «كان واضحًا أنه أمر طويل المدى هذه المرة» ، وفى محاولة لحل الأوضاع شكل الرئيس الأمريكى لجنة خاصة برئاسة ماك جورج باندى ، وأمضت تلك اللجنة الكثير من الوقت فى تدارس أبعاد إغلاق قناة السويس ، وفى الوقت نفسه تم إلزام شركات البترول باتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة ، ولجأت الإدارة الأمريكية إلى إجازة إجراء يرجع استخدامه إلى أيام الحرب الكورية ، حيث أصدرت أمرًا بتنشيط عمل لجنة إمدادات البترول الخارجية التى تتألف من العديد من شركات البترول الأمريكية ، حتى تتمكن تلك الشركات من الاشتراك معًا فى إدارة عمليات إمداد البترول ونقله إلى أوروبا عبر رأس الرجاء الصالح ، وكانت هذه هى نفس اللجنة التى تم تشكيلها خلال

أزمة تأميم البترول الإيرانى ١٩٥١/١٩٥٣ وكذلك خلال الأزمة التى صاحبت العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦ - ١٩٥٧ .

« وأخيرًا ومع العبور فى أكتوبر ١٩٧٣ خاض العرب أيضا الحرب إلى جانب مصر بـ (سلاح البترول)[1] فى ملحمة كانت منعطفا خطيرًا وهاما فى العلاقات البترولية» .

(١) سنعرض له تفصيلا فى موضع لاحق، فى الفصل الذى يخص مرحلة النضوج (١٩٧١ - ١٩٨١) بهذا الكتاب.

مرحلة الإعداد.. ركيزة ودعامة أساسية لطريق النماء..

نعم. فقد شهدت هذه المرحلة بحق الكثير من الجهد والعرق لتحقيق الإنجازات والنجاحات، وهى فى مجال نشاط البترول بصفة خاصة، جاءت سيطرة كاملة على مقدرات البلاد فى مواردها وثروتها البترولية فى إطار استراتيجية متكاملة شملت كافة الأنشطة البترولية بالبلاد، وفى تفكير واع، بالانفتاح على العالم كمتطلب حيوى لهذه الصناعة وما تتطلبه من استثمارات تفوق قدرات البلاد، وظلت فى جميع الظروف وبرغم صدور القرارات الاشتراكية، والمؤسسات النوعية، والقطاع العام، توفر للقطاع الخاص الأجنبى مجال الحركة فى البحث والاستكشاف فى إطار اتفاقيات المشاركة العادلة، وأنشأت المؤسسة المصرية العامة للبترول وعند إلغاء المؤسسات النوعية، حولتها إلى هيئة بقانون خاص لتظل قادرة على الحركة بما يتفق ويتواءم وطبيعة هذا النشاط.

وجاءت ركائز هذه الاستراتيجية واضحة المعالم بشأن الأمن البترولى المصرى فى محاور أساسية:

- توسيع قاعدة البحث والاستكشاف عن البترول إلى جانب المناطق التقليدية (الصحراء الشرقية وسيناء) وذلك فى خليج السويس، الصحراء الغربية، الدلتا، البحر الأبيض المتوسط، وصولا لمزيد من الإنتاج ودعم الاحتياطى البترولى.

- دعم طاقة التكرير بإنشاء معامل التكرير وانتشارها بمواقع جديدة بالبلاد وإدخال تكنولوجيات حديثة تتواءم وطبيعة الزيت الخام المصرى، وصولاً إلى الاكتفاء الذاتى لمواجهة متطلبات التنمية وسد احتياجات القطاع المدنى والعسكرى من كافة المنتجات البترولية والزيوت.

إنشاء الموانى البترولية وشبكة من خطوط الأنابيب والمستودعات وأصبح الجانب الوطنى هو الجانب الرئيسى والمؤثر فى عملية التسويق والتوزيع.

	فترة البداية ١٩١٠/١٩٥١	مرحلة الإعداد ١٩٥٢/١٩٧٠
❑ عدد الاتفاقيات البترولية	٢[١]	٩
❑ الحفر الاستكشافى		
الأقدام المحفورة (ألف قدم)	٤٢٤	١٧٥٧
عدد الآبار	١٣٢	٢٠٢
الآبار الناجحة	١١ (٨٪)	٣٥ (١٧٪)
❑ عدد الحقول البترولية		
المكتشفة	٧[٢]	٢٣[٣]
المنتجة فى نهاية المدة	٤	٢٣
❑ الإنتاج (مليون طن)	٢٥,٨	٩٨,٦
❑ الاحتياطى فى نهاية المدة (مليون طن)	٢٨	٢٥٧[٤]
❑ طاقة التكرير فى نهاية المدة (مليون طن)	٢,٧	٤,٥
❑ الاستهلاك (مليون طن)	٢,٩	٥,٩
❑ الاستيراد (ألف طن)	١٢٩	٣٥٧٥
❑ التصدير (ألف طن)	—	٧٩

(١) أهمها اتفاقيتى عام ١٩١٣، ١٩٣٧ مع آبار الزيوت الإنجليزية المصرية، بخلاف بعض الامتيازات (نظام الإتاوة أيضا) مع بعض شركات أخرى.

(٢) الصحراء الشرقية وسيناء.

(٣) مناطق جديدة شملت خليج السويس والصحراء الغربية، ودلتا النيل، والبحر الأبيض المتوسط.

(٤) منها ٤٩ مليون طن غاز طبيعى.

بيان مقارن بما تم من إنجازات

جدول رقم (١١)

- أن يصبح البترول وعاء لدخل النقد الأجنبى للبلاد (وإن كان قد ظل عبئًا على ميزان المدفوعات حتى نهاية هذه المرحلة)، فقد شهدت البلاد تعاظمًا كبيرًا فى الاستهلاك بغرض التنمية.

ولعل دعامة كل ما جاء من إنجاز وإن كانت حقيقته هى «الإرادة»، إلى أنه يمكننا أن نقول إن ذلك جاء فى محورين أساسيين.

الأول: الأخذ بمبدأ التخطيط الاقتصادى.

الثانى: الاستفادة بما كان يتوافر بالبلاد من العناصر الوطنية المدربة التى اكتسبت خبرة مميزة عبر حقبة تزيد عن أربعين عامًا فى مجالات النشاط البترولى المختلفة منذ أول بئر منتجة بالبلاد فى عام ١٩١٠، ولقد حققت هذه المرحلة فى نهاية الفترة الإنجاز الذى يوضحه الجدول المقارن رقم (١١).

لقد سبق لى أن أشرت فى مقدمة هذا الكتاب أن الأمر حين يتعلق بالمسألة البترولية فهو بالدرجة الأولى انفتاح كامل على العالم كأمر تفرضه طبيعة ذلك النشاط الذى لا يمكن أن يتم فى غيبة منه، وأنه من نعم الله أن القيادة السياسية فى بلدنا ومنذ قيام الثورة فى عام ١٩٥٢ أى طوال ٤٥ عامًا حتى الآن، قد أدركت أهمية هذا الانفتاح باعتباره روح النشاط فتركته بعيدًا عن التأثيرات السياسية وانعكاساتها الاقتصادية لتجىء منظومة تطوير النشاط البترولى فى مجالات عمله المتكاملة وبصفة خاصة البحث والتنقيب والاستكشاف مع كبرى الشركات العالمية، فى سياسية واضحة ومصداقية تتفق وروح مصر فى الحفاظ على تعهداتها الدولية وكان هناك دائمًا فى تعاقب الرؤساء الثلاث للبلاد خلال هذه الحقبة سياسة استكمال المسيرة والبناء، ولقد أطلق العالم فى السنوات الأخيرة مصطلح «التنمية المتواصلة» وكان هذا بحق هو النهج الذى اتبعوه وحافظوا عليه ومن هذا المنطلق استكملت البلاد مرحلة الإعداد فى ١٩٧٠ لتبدأ مرحلة النضوج.

* * * * *